مجلة جامعة أم القرى
لعلوم اللغات وآدابها
الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jll

العوامل المؤجِّهة للتغيُّر اللغوي في اللسانيات الخارجية

Factors Directing Linguistic Change in External Linguistics

أ.د. عزمي محمد "عيال سلمان[a*]

[a]أستاذ الدكتور بقسم اللغة العربية – كلية العلوم والآداب، جامعة نجران – المملكة العربيّة السعوديّة

[a*]Prof. Azmi Mohammad Eyal-Salman

[a]Professor of Arabic language, Faculty of Arts and Science- Sharoura-Najran University- The Kingdom of Saudi Arabia, Saudi

الملخص :لقد مَيَّزت البنيوية منذ بواكير نشأتها بين نوعين من اللسانيات، هما: اللسانيات الداخلية، واللسانيات الخارجية. وكان من ضمن أهداف هذا التمييز رسم حدود منهجية واضحة بين العوامل التي تتوزَّع عملية التغير اللغوي في اللسانيات الحديثة. فهنالك عوامل داخلية، تُحرِّكها مبادئ ذاتية، هي كالقوى الثابتة التي تُوجِّه نظام اللغة وتحفظ توازنه في آن معًا. وهنالك عوامل خارجية، أكثر دينامية، تُوجِّه نظام اللغة وتتحكَّم في تغيُّره. ووفقًا للنموذج الذي اعتمدته الدراسة، فإن العوامل الخارجية تنحصر في مجموعتين: إحداهما تتعلَّق بقوى اللغة الطارِدة، والأخرى تتعلَّق بقوى اللغة الجاذِبة. وتكمن أهمية هذا التحديد في إظهاره جانبًا من جوانب قانون التوازن الذي يحكم تطور اللغات جميعها؛ إذ إنَّ هنالك ميلين مُتعارِضين يُوجِّهان اللغة إلى طريقين متباينين: أحدهما يَتَّجه بها نحو الاضطراب، والآخر يميل بها إلى الاستقرار. وقد جعلت الدراسة من قوى اللغة الجاذِبة موضوعًا لها، مُفصِّلةً القول في ثلاثة عوامل خارجية، كان لها تأثير كبير في تثبيت اللغة واستقرارها والتخفيف من سرعة تغيرها واضطرابها. وتمثَّلت تلك العوامل في ثلاث مؤسسات رئيسة هي: المؤسسة العلمية، والمؤسسة الثقافية، والمؤسسة السياسية. وقد انتهت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها: أنَّ لهذه المؤسسات الثلاث دورًا بارزًا في دفع المتكلمين إلى اعتماد هُويَّة لغوية مُوحَّدة تفرض نوعًا من الثبات على اللغة في الاستعمال. فهي جميعها قد أسهمت، بوظائفها المتراتبة بعضها إثْر بعض، في خلق بيئة آمنة تحفظ للغة توازنها وتُضفي عليها شيئًا من الثبات النسبي؛ لتبقى اللغة محافظة على وظيفتها الجوهرية، وهي أنْ تظل أداة صالحة للتواصل والتفاهم بين الجماعات البشرية.

الكلمات المفتاحية: اللغة المشتركة، عوامل التغير الخارجي، المؤسسة العلمية، المؤسسة الثقافية، المؤسسة السياسية

Abstract

The structuralist movement distinguished between the two types of linguistics: internal linguistics and external linguistics. This classification aimed at determining and naming clear distinctions between the factors in which the linguistic determination process is distributed in modern linguistics. There are internal factors, motivated by subjective principles, which are the fixed forces that direct and balance the language system at the same time. There are also external factors, more dynamic factors that direct the language system and control its change. According to the model adopted by the study, the external factors are confined to two groups: one relates to the expelling forces of the language, and the other relates to the attractive forces of the language. The importance of this determination lies in its display of an aspect of the law of equilibrium that governs the development of all languages. There are two opposing tendencies that direct the language in two contrasting paths: one of them tends the language toward disorder, and the other tends to stabilize it. This study adopted the attractive forces of language as its subject, detailing three external factors that had a major impact on steadying and stabilizing the language and in reducing the speed of change and disturbance. These factors were represented in three main institutions: the scientific domain, the cultural domain, and the political domain. The study concluded that these three domains or contexts have a prominent role in forcing speakers to adopt a unified linguistic identity that imposes a kind of stability on the language in use. All of them have contributed, with their hierarchical functions, after each other, in creating a safe environment that preserves the language's balance and gives it a measure of relative stability in order to enable the language preserving its essential function, which is to remain a valid tool for communication between people.

Keywords: Common language, External change factors, scientific institution, Cultural Foundation, Political establishment

*بيانات التواصل: عزمي محمد ، جامعة نجران
amsalman@nu.edu.sa

1. المقدمة

لقد بدأت لسانيات ما بعد المنتصف الثاني من القرن العشرين تُعِير دراسة عملية التغير اللغوي عناية متزايدة كردَّة فعل على النماذج الشكلانية المسيطرة، تلك النماذج التي كان موضوعها هو اللسان المصفَّى من أي شوائب اجتماعية أو تاريخية أو ثقافية، ذلك اللسان الذي يُحدِّده مفهوم النظام. والاستغراق في مثل هذا التجريد، كما ترى، من شأنه أن يحجب واقع الألسنة كأنظمة دينامية بفعل الاستعمال. وتذهب هذه اللسانيات إلى أن دراسة عملية التغير لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع مفهوم النظام، ونَفْي مثل هذا التعارض يجعل من إمكانية دراسة عملية التغير من خارج نظام اللغة أمرًا مُتاحًا، وما اعتماد هذه اللسانيات على الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وغيرها سوى دليل واضح على ذلك .

وهو ما يتنافى مع الأُسس العلمية التي قامت عليها اللسانيات البنيوية مع بدايات القرن العشرين، فقد تساءل اللغوي السويسري (فرديناند دي سوسير 1857م – 1913م) عن الأشياء التي تقوم عليها ضرورة التغير، وذهب إلى وجوب النظر في عوامل التغير وتمييز بعضها من بعض، وأنْ يُنظر في تَنوّعها لإدراك مدى ضرورتها. فأسباب استمرارية اللغة هي مبدئيًا في متناول الملاحِظ، وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى عوامل التغير وأسبابه عبر الزمن، فالزمن ينال من كل شيء فيُغيّره، ولا مُبرِّر إذن لعدم خضوع اللغة لهذا الناموس الكوني.[1]

وعندما ميَّز سوسير بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية أراد من ذلك التمييز أن يُبيّن أن عملية التغير اللغوي تنتسب إلى اللسانيات الداخلية، وأن هذه العملية بكُلّيتها تُحرِّكها مبادئ ذاتية، هي كالقوى الثابتة التي تُوجِّه نظام اللغة وتحفظ توازنه في آن معًا. وما قيل بأن هنالك عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية ...إلخ تُؤثِّر بشكل حصري في تغير اللغة ليس دقيقًا، فمثل هذه العوامل لدى سوسير تَتْبَع اللسانيات الخارجية، وإنْ كان لها من تأثير في تغير اللغة فهو تأثير مُتقطِّع وبسيط، فهي ليست سوى ظروف طارئة لا يُشكِّل وجودها شيئًا يُذكَر في عملية التغير اللغوي إذا ما قورن بأثر المبادئ الذاتية الموجِّهة لهذه العملية[2] .

وبالرغم من هذا التمييز المنهجي المبكِّر، إلا أننا لا نجد هنالك أي نزاع نظري في الوقت الحاضر بين من يُريد أن يُفسِّر عملية التغير اللغوي من وجهة نظر واحدة، كأنْ يرى أن المبادئ الذاتية هي السبب في تغير اللغة فقط، أو أن يُفسِّر العملية مبرزًا الظروف الخارجية دومًا. فاللسانيات البنيوية تتحدَّث بكل تقدير عن المبادئ الذاتية لتغير اللغة: (مبدأ الاعتباطية، ومبدأ الاختلاف، ومبدأ القيمة)[3]، غير أننا نجد أيضًا أصواتًا أخرى تتحدَّث عن حالات تكون فيها المبادئ الذاتية عديمة الفاعلية، فتذهب إلى أنه مَهْما رُفِع من شأن تلك المبادئ، فإنها لن تصل إلى أن تكون مجموعة وصفات تسمح بتفسير كل شيء انطلاقًا من أي شيء.[4]

ولهذا فقد حصرت تلك الأصوات عملية التغير اللغوي في الظروف الخارجية، وجعلت منها عوامل تَتَّحِد لتخلق شدَّ أوتار بين ما يُسمِّيه المنظِّر اللساني والناقد الأدبي الروسي (ميخائيل باختين 1895م – 1975م) بـ(قوى اللغة الجاذبة) و(قوى اللغة الطاردة). فباختين هو القائل بأن التجانس اللغوي الذي يفترضه معظم اللغويين والفلاسفة وفقهاء اللغة ليس إلا بناء أيديولوجيًا، يتعلَّق بتطوُّر الدول الأوروبية وعملها على تأسيس هوية وطنية بواسطة لغة مشتركة يُشار إليها باسم واحد: كالألمانية، والفرنسية، والروسية، والإيطالية. وفي الواقع ليس هنالك علاقة بين فكرة اللغة الموحَّدة واستعمال اللغة الفعلي.[5]

وقد سعت هذه الدراسة، التي نضطلع بإنجازها، إلى تناول أهم القوى الجاذبة التي تحافظ على استقرار اللغة وتُخفِّف من سرعة تغيرها، وتمثَّلت هذه القوى في ثلاث مؤسسات أساسية، وهي: المؤسسة العلمية، والمؤسسة الثقافية، والمؤسسة السياسية. فهذه المؤسسات جميعها أسهمت، بوظائفها المتراتبة بعضها إِثْر بعض، في خلق بيئة آمنة تحفظ للغة توازنها وتُضفي عليها شيئًا من الثبات النسبي؛ لتبقى اللغة محافظة على وظيفتها الجوهرية، وهي أن تظل أداة صالحة للتواصل والتفاهم بين الجماعات البشرية. والدراسة وهي تُطلِق على هذه القوى الجاذبة اسم (مؤسسات)، فإنها تُجاري تقليدًا لسانيًا سار عليه بعض الباحثين المعاصرين.[6]

وقد استقت الدراسة مُحدِّداتها، وهي تبني موضوعها، من اللسانيات التقليدية واللسانيات الحديثة على حدّ سواء،

واستعانت في تصنيف مادتها بنموذجين: نموذج سوسير الذي يُميِّز بين مواضيع اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية، ونموذج باختين الذي يُميِّز بين قوى اللغة الجاذبة وقوى اللغة الطاردة. ومن الجدير ذكره أن الباحث وهو يتتبع أثر هذين النموذجين في تصنيف عوامل التغير اللغوي ومعالجتها، لم يقف على دراسة عربية قامت باستثمار هذا التحديد المنهجي الدقيق، فمعظم الدراسات التي تتناول قضايا تغير اللغة وتطورها تخلط بين مواضيع اللسانيات الداخلية والخارجية وبين قوى اللغة الجاذبة والطاردة خلطًا بائنًا، ومن هنا كان لزامًا على الباحث أن يُفرِد هذه الصفحات لمعالجة جوانب متنوعة من عوامل التغير الخارجية ضمن مقاربة مُحدَّدة نظريًا باللسانيات الحديثة، وزمنيًا بالفرضيات والمناويل النظرية التي سادت خلال فترة القرن العشرين، ولذا فإن هذه الدراسة غير معنية بالمعالجة اللسانية التطبيقية، ومن ثَمَّ فإنها دراسة تندرج في تاريخ العلم وليس راهنه.

وبالاتّكاء على المنهج الوصفي التحليلي، حاولت الدراسة، ضمن أهدافها المتعددة، الإجابة عن السؤال الآتي: كيف استطاعت القوى الجاذبة أن تُوحِّد اللغة وتحفظ توازنها ضد أكثر سماتها (سمة التغير) لصوقًا بها؟ فإنْ استطاعت الدراسة أن تُجيب عن هذا السؤال، فإنها ستكون بذلك قد حقّقت الغاية التي وُضعت من أجلها، والله وليّ التوفيق.

وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة هي مشروع بحثي يحمل الرمز (NU/SHED/17/020)، ضمن المشاريع البحثية المدعومة للمرحلة التاسعة في جامعة نجران، ولهذا فإنني أتحيّن الفرصة لأُزجي جزيل الشكر وعظيم الامتنان لوزارة التعليم ولعمادة البحث العلمي في جامعة نجران، المملكة العربية السعودية، للدعم المالي والتقني الذي حظيتُ به طيلة إعداد المشروع

2. قوى اللغة الجاذبة (عوامل ثبات اللغة واستقرارها):

يقتضي تحديد اللغة لدى سوسير أن نطرح جانبًا كل ما هو غريب عن جهازها العضوي وعن نظامها، ولتوضيح ذلك عمد سوسير إلى استعمال مصطلح (اللسانيات الخارجية) ليضع تحته كل ما هو بعيد عن نظام اللغة، والأمر يختلف بالنسبة إلى (اللسانيات الداخلية) التي ترى في اللغة نظامًا لا يعرف سوى نسقه الخاص. وسوسير في حديثه عن اللسانيات الخارجية لا ينكر اشتمالها على أشياء ذات أهمية عادة ما تحضر في الذهن عند دراسة الكلام، ومن هذه الأشياء: علاقة اللغة بالعلوم الأخرى ومجالات الحياة المختلفة، وكذلك علاقة حامليها بتاريخهم وثقافتهم بما في ذلك الأدب وغيره .

وما يُطلق عليه سوسير مصطلح: (اللسانيات الخارجية) له دائمًا صلات بالإثنولوجيا (علم الأجناس البشرية) بدرجة أولى، فجميع النقاط التي بواسطتها تتصل اللسانيات بهذا العلم، وهي جميع العلاقات التي يمكن أن توجد بين تاريخ لغة من اللغات وتاريخ جنس من الأجناس البشرية أو حضارة من الحضارات، فهذان التاريخان يتداخلان ويقيمان علاقات متبادلة؛ إذ عادة ما يكون لأخلاق أمة من الأُمَم انعكاس يَرتدُّ إلى لغتها، ومن جهة أخرى فإن اللغة هي التي تضطلع، إلى حد كبير، بأنْ تجعل من الأُمّة أُمّة .

ويُشير سوسير بدرجة ثانية إلى العلاقات الموجودة بين اللغة والتاريخ السياسي، فإنَّ لبعض الوقائع التاريخية الكبرى من التأثيرات ما لا حصر له في عديد من الظواهر اللغوية، فالاستعمار، على سبيل المثال، ينقل لسانًا من الألسن إلى أوساط مختلفة، وهو ما يُؤدّي إلى تغيرات في صُلب ذلك اللسان، وليست السياسة الداخلية للدول دون ذلك أهمية بالنسبة إلى حياة اللغات، فإن بعض الحكومات مثل (سويسرا) ترتضي وجود عدة ألسن في ترابها، بينما نجد بُلدانًا أخرى مثل (فرنسا) تسعى إلى توحيد لغتها .

ويفضي كل ذلك إلى نقطة ثالثة، وهي علاقات اللغة بمؤسسات شتى كالصالونات والبلاطات والمجامع اللغوية والمدارس. فهذه المؤسسات بدورها مرتبطة بالتطور الأدبي في لغة من اللغات ارتباطًا وثيقًا. وأخيرًا فإن كل ما يتصل بانتشار اللغات جغرافيًا أو بتعدد اللهجات يدخل في اللسانيات الخارجية، ولا شك أن التمييز بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية، في هذه النقطة بالذات، يبدو أكثر مدعاة للاستغراب، وذلك لشدة ارتباط الظاهرة الجغرافية بوجود كل لغة، ولكنها في الواقع لا تمس الجهاز الداخلي من اللسان.[7]

فاللسانيات الخارجية إذن تصف الروابط التي يمكن للغة أن تُقيمها مع ما هو خارجي عنها، من خلال مُراكَمة معلومات عديدة ومتنوعة، فهي تستطيع أن تُراكِم جزئيات كثيرة من غير أن تكون مُقيَّدة بنسق، ومن غير أن يكون لها صلة بنواة اللغة الداخلية. وهكذا فإن كلا نطاقَيْ اللسانيات الداخلية والخارجية يتجاوران دون واسطة، فكل واحد منهما يجلب معه منهجًا غير الآخر، فاللسانيات الخارجية تنطلق من نظرة شاملة يمكنها أن تحشد كميات ضخمة من التفصيلات من غير أن تهدف إلى وضعها في شبكة نظام ما. وعلى عكس ذلك اللسانيات الداخلية، فهي لا تستعمل أي خطة عشوائية، ولا تجيز سوى ما يتوافق مع نظام اللغة الخاص.[8]

ومن القضايا اللغوية التي تَوزَّعتها اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية هو ما يتعلَّق بالبحث في عوامل التغير اللغوي، ولهذا قد نجانب الحقيقة عندما نقول: إن نظريات التغير اللغوي القائم على عوامل خارجية، قد انتهى العمل بها مع ظهور اللسانيات البنيوية وازدهارها. فكل ما في الأمر أن المسألة هنا تتعلق باهتمامات الدارسين وأولوياتهم البحثية، ومن ناحية أخرى قد يشعر المرء أن الحقيقة لا بد أن تظهر، حيث ناقش المفكرون مختلف العلاقات الممكنة بين تغيرات النظام اللغوي وبين عوامل خارجية خلال عشرات السنين؛ وإذْ لم يخرجوا بنظرية مقنعة بشأن هذه العلاقات، فإن من المحتمل أن هذه العلاقات لم تكن موجودة أصلًا، وأن التبدلات اللغوية هي عشوائية في واقع الأمر. وقد شعر اللغوي الأمريكي ليونارد بلومفيلد (1887م – 1949م) أن له الحق في التوصل إلى هذه النتيجة من دراسته الشاملة في هذا المجال، وقد كان له أثر بالغ في العلماء الذين جاءوا بعده، فتمسّكوا بهذا المبدأ ولم يتخلّوا عنه.[9]

ومن جهة أخرى، لا يرى اللسانيون المحدثون من أتباع نعوم تشومسكي أن من الضروري وضع نظرية حول التغيرات اللغوية، وقد رفضوا بصفة عامة أفكار معظم من سبقوهم، بمن فيهم اللسانيون في القرن التاسع عشر، بحجة أنهم لم يكونوا سوى جامعي معلومات، ولم يُبدوا اهتمامًا بتقديم تفسيرات كُلِّية حول ما جمعوه منها. ولذلك يجد بعض العلماء أن سبب التغير في اللغات يُشبه سبب تركيب زَعَانِف للسيارات في سنة، ونزعها في السنة التالية، أو تركيب ثلاثة أَزْرار على السترة في سنة وزِرَّين فقط في السنة التالية. فهؤلاء العلماء يُجَارون مبدأ اللسانيات الجديدة الذي يقول: إن التغيرات الصوتية ليست سوى قضية تتعلَّق بالزِّي السائد أكثر من كونها قانونًا طبيعيًا، ونتيجة لذلك تكون تلك التغيرات اللغوية في العادة تغيرات عشوائية وناقصة.[10]

وما دامت نظريات التغير اللغوي القائمة على عوامل خارجية مُقتصِرة على جَمْع المعلومات دون تفسيرها، فإننا في الحقيقة لا نكون واثقين بنجاحها أو فشلها، والواقع أننا قد نُكوِّن فكرة فُضلى عن جدوى هذه النظريات عندما نُعيد صياغتها وفقًا لنماذج مفصلة ودقيقة، ولكن إلى يومنا هذا، لم ينجح العلماء الذين حاولوا تحويل العوامل الخارجية إلى نماذج شاملة وقابلة للتطبيق في تحقيق هذه المهمة، وقد يُعزى ذلك إمّا إلى أن العلاقات بين تغيرات النظام اللغوي والعوامل الخارجية غير موجودة أصلًا كما يرى بلومفيلد، وإمّا إلى أن هذه العوامل غير صالحة للتطبيق ولا حاجة لوضعها؛ لعدم قدرتها على تقديم تفسيرات كُلِّية كما يرى تشومسكي وأتباعه .

وبالرغم من ذلك فقد طوَّر العلماء لاحقًا تفسيرات أكثر دينامية حول العوامل الخارجية الموجهة للتغير اللغوي، ووفقًا للنموذج الذي قدَّمه باختين، يمكن حصر هذه العوامل في مجموعتين: إحداهما تتعلَّق بقوى اللغة الجاذبة، والأخرى تتعلَّق بقوى اللغة الطاردة.[11] فتشمل القوى الجاذبة العوامل الثقافية والسياسية والمؤسساتية التي تسعى إلى فرض نظام شفري واحد أو نوع من الثبات على اللغة في الاستعمال، وتُعدُّ هذه العوامل قوى جاذبة؛ لأنها تسعى إلى إجبار المتكلمين على اعتماد هُوية لغوية مُوحَّدة. وأما القوى الطاردة فتشمل العوامل الاجتماعية والبيولوجية التي تدفع المتكلمين خارج المركز الواحد نحو التنوع والاختلاف، ويُمثِّل هذه القوى عادة الناس الذين نجدهم جغرافيًا وعدديًا واقتصاديًا في محيط النظام الاجتماعي.[12]

وفي هذه الدراسة يروم الباحث اعتماد هذا النموذج ليقف على الشق الأول من تلك القوى (قوى اللغة الجاذبة)؛ ليُفصِّل القول فيه، ويُبيِّن كيف كان للمؤسسات العلمية والثقافية والسياسية تأثير في فرض نوع من الثبات النسبي على اللغة في الاستعمال، وكيف أنها أسهمت في حثّ المتكلمين على اعتماد

هُوية لغوية مُوحَّدة (لغة مشتركة)، فَبَقاء لسان من الألسن ثابتًا ثباتًا نسبيًا يمكن أن يكون ناتجًا عن مثل هذه العوامل الخارجية، فتاريخ اللغة المشتركة وتاريخ تَكوّنها وانتشارها في أي أمة من الأمم يتصل اتصالًا وثيقًا بتاريخ الأمة العلمي والثقافي والسياسي، فلا يُستطاع فهم أحدها دون معرفة الآخر.

وتركيزنا في هذه الدراسة سيكون مُوجَّهًا إلى اللغة المشتركة، وليس إلى اللهجات أو اللغات الخاصة، ونقصد باللغة المشتركة تلك اللغة الوسطى التي تقوم بين لهجات أولئك الذين يتكلمونها جميعًا، فاللغة المشتركة سُمِّيت بذلك؛ لأنها تجمع لهجات كل أُمّة فتُؤلِّف بينها، فهي استعمال مركزي وظيفته التنسيق ما بين اللهجات المتعددة، وذلك بإحالة الجماعة اللغوية الواحدة إلى شكل مُوحَّد ليكون لديها القدرة على التفاهم في ما بينها دون عائق. فتاريخ الأُمم يُخبرنا أنه عادة ما يتكوَّن نمط استعمالي مُشترَك أمام كل تنوّع لهجي مُدهِش، فالاستعمال المشترك هو جوهر اللغة: هو ما يصنع وحدتها ويعكس ما فيها من ثابت قارّ، وبالرغم من كونه كائنًا في اللغة، إلا أنه ليس اللغة كلها. وتتميَّز اللغة المشتركة عادة بكونها لغة مكتوبة، وهي ليست لغة خاصة؛ أي لا تتطلَّب تهيئة وتثقيفًا مهنيًا .

وسبب تفريقنا بين اللغة المشتركة واللهجات يعود إلى أن أثر العوامل الخارجية في تكوّن اللغة المشتركة مختلف عن أثرها في تَكوّن اللهجات، فاللهجات لا يمكن تحديدها إلا على وجه التقريب، ومهما تكن أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، فإن اللهجة، أولًا وقبل كل شيء، هي كيان لغوي، وحتى عندما يُحسَب حساب الظروف الخارجية في تكوين اللهجات، تظل هذه الظروف مُستنِدة جوهريًا إلى التطور الطبيعي لعناصر اللغة. والحال غير ذلك في اللغة المشتركة؛ لأن الظروف الخارجية هي التي تُحدِّدها، وتدين بوجودها إلى انتشار قوة سياسية مُنظّمة، أو إلى تأثير طبقة اجتماعية عالية، أو إلى تفوّق أحد الآداب. ومهما يكن الأصل الذي تُعزى إليه نشأتها فهناك دائمًا أسباب اجتماعية، أو ثقافية، أو سياسية أو اقتصادية، تبعث على استبقائها، ولا تتفكك اللغة المشتركة إلا إذا تراخت العُرى التي كانت تُمسِكها. والحال فإن اللغة المشتركة تملك ثباتًا نسبيًا، فتغيُّرها وتطوّرها لا يكون إلا بالرويّة.[13]

وإذن فمن الممكن أن ندرس على انفراد تكوّن اللغات المشتركة، وأنْ نُبيّن العوامل التي تبعث على نشوئها واستقرارها وثباتها، وهو ما سنشرع فيه الآن.

1.2. المؤسسة العلمية:

إن التفكير اللغوي الذي هو، بمعنى ما، تفكير الدارسين الذي يُمارَس على ظواهر اللغة، وكذلك آراء النطاقين بها وانطباعاتهم الخاصة عنها، هو من العوامل الخارجية التي كان لها تأثير كبير على حركة استعمال اللغة وسيرورتها، وخصوصًا في ما يتعلَّق بفرض حالة من الثبات والاستقرار على أنماطها المتغيّرة. فهنالك ممارسات عقلية، داخل المؤسسة العلمية لدراسة اللغة، تتصف بحالة من الديمومة لوعي مُهيمن سلفًا، لا يستطيع أن يُزيلها أو يُجدِّدها النشاط اللغوي المتغير. فكثير من العلماء، اليوم وفي عصور مضت، كانوا ولا يزالون يفرضون طرائق تفكيرهم المعيارية على اللغة، فهم يسعون إلى وضع قوانين ومبادئ لأنماط من اللغة مجردة، بافتراض أنها استعمالات أَبدية لا تتغير، فالأنماط المجردة تبدو لهم هي الممثِّل الوحيد للغة، وهي وحدها تُشكِّل موضوعات المعرفة الحقيقية للسانيات. وقد غاب عنهم أن التجريد يعني غياب الحركة وتوقف النشاط، وأن البحث عن إجابات لسانية من داخل العقل، أبعد من أن يكون بحثًا مباشرًا وموضوعيًا؛ ذلك أن تحديد معيار ما لأنماط النشاط اللغوي عادة ما يكون ناتجًا عن عمليات ذهنية، ليس لها ارتباط بوقائع اللغة وأنشطتها .

وأما الأنماط الاستعمالية، الأنماط المتغيرة والمتطورة دائمًا، فهي بالنسبة إليهم أدعى إلى فساد اللسان، ولذلك فهي ليست قابلة للمعرفة والتحليل اللغوي، وكل مظاهر التفكير التي يمكن أن تُطبَّق عليها –إنْ حصل ذلك – إنما هي مُستمَدة من مشاركة مُضلِّلة مع أنماط اللغة المجردة؛ مشاركة ينتج عنها نمط من التفكير الذهني، يفرض على الكلام نوعًا من الاستقرار والثبات المتنافي مع طبيعته المتغيرة .

والحق أنَّ النحو كان هو السبب الأساس في ما اكتسبته اللسانيات التقليدية من سمعة لا تُحسَد عليها، حين نُعتت بأنها (تخصص ذهني)، فوَصْفُ اللغة الموضوعي هو أشبه بكونه إدراكًا لنشاطها المتغير، كما لو كانت اللغة تتغير أمام عين الباحث، فهو

وصفٌ أصوله في النشاط اللغوي، وليس في رأس دارسه .

فما الشاذ إذن في الفكرة القائلة: إنه يمكن لدارس اللغة أن يَتبنَّى منهجًا يُظهِر أو يعكس واقع النشاط اللغوي كما هو؟ وما الغريب في الفكرة التي مفادها: إنه يمكن لطريقة تفكيرنا حول اللغة أن تُبنى على نحو يُلائم طبيعتها المتغيرة؟ فما من ريب أنَّ الرأي الذي يذهب إلى أننا نستطيع الوصول إلى نوع من القوانين والقواعد اللغوية المطلقة هو رأي خاطئ كما أكّد سوسير.[14]

فنظام اللغة الذي يقول به سوسير ليس شيئًا ثابتًا مستقرًا، فاللغة يحكمها التوتر المستمر القائم بين (الاعتباطية) التي نجدها في الكلمات المفردة، و(السببية) التي نجدها في قواعد النحو. وهذا هو المأزق الذي يجد نظام اللغة نفسه فيه، فهو نظام طبيعي من الفوضى، بل هو مجال للصِّراع بين قوى متناقضة، وبعبارة أخرى: هو كون صغير يناضل من دون تَوقُّف للانبثاق من الفوضى التي تحكمه بدرجات متفاوتة من النجاح، يحاول فيه العقل الإنساني أن يُدخِل شيئًا من التنظيم والاستقرار باستعمال التحفيز النسبي (القواعد)، الذي هو تصحيح جزئي للوضع. وإذا لم يحصل ذلك فإن النظام برمته يخرج عن السيطرة، ونظرة سوسير هي أبعد ما تكون عن التصور الوضعي للغة بما هي نظام من القواعد.[15]

وتفكيرنا، مهما يبدو واسعًا، فهو يتناهى عند اللحظة الراهنة للغة، والنشاط اللغوي، الذي هو غير متناه، هو أوسع، بشكل غير محدود، من أي منوال يمكن أن يحصره أو يُثبّته، فليس في اللغة شيء ثابت، وليس فيها شيء نهائي، كل ما في اللغة هو نشاط وتغير دائم. وأي تفكير لا يمكنه، بأي حال من الأحوال، أن يُنشئ مرآة موضوعية تعكس النشاط اللغوي لعقود أو قرون من السنين اللاحقة. فنحن قادرون، على الأقل، أن نُميّز جزءًا من بنية النشاط اللغوي خلال مدة محصورة من الزمن فقط .

فالتطور التاريخي للغة وحالتها الراهنة، هما ظاهرتان مختلفتان اختلافًا جوهريًا، وليس من المقبول من حيث المنهج استحضار المعيار التاريخي في تفسير الحالة الحاضرة للغة ما. وقد تكون الملاءمة الكاملة، التي يُصوِّرها التفكير اللساني الدقيق خلال مدة مّا، بالغة التفاؤل، ولكنها لن تكون سببًا للتنازل عن فكرة الواقع الموضوعي للنشاط اللغوي، وهو أنه دائم التغير، أو التخلي عن ممارسة التفكير على كل بنية جديدة منه؛ لكونها تُمثِّل حالة من الفساد اللغوي .

وقد جاءت اللسانيات الحديثة، مُمثَّلة في جهود سوسير، لردم هذه الهوّة التي سيطرت على التفكير اللغوي طيلة قرون مضت، وربما لم يكن ردمها سهلًا على سوسير، فقد كتب في أحد خطاباته: "إنني في حيرة من أكثر القضايا أهمية؛ بمعنى هل على المرء التفكير في الواقع، أم عليه التفكير في الخيال الجامح للمسألة بالكامل؟ ".[16]

يبدو أنَّ حيرة سوسير زالت تمامًا عندما أصرّ على إيجاد معايير موضوعية في التحليل اللساني؛ مما ينبغي معها استبعاد المعايير الذهنية، فتفكير الدارسين الذي يُمارَس على اللغة، وكذلك انطباعات الناطقين الخاصة عن لغاتهم، هما من الأمور التي تَحدُث بشكل مستمر في كل زمن وحين. وكان على سوسير أن يُوجِّه هذين النمطين من التفكير وجهتهما الصحيحة، وقد تحصَّل له ذلك بالنظر إلى تأثيرهما على طبيعة اللغة، بوصفهما من العوامل الخارجية التي تسعى إلى فرض نوع من الثبات والاستقرار على نشاطها المتغير.

فتمييز سوسير بين الظواهر الصوتية والظواهر النحوية يُحيلنا إلى تمييز عام تنبَّه إليه، وهو التمييز بين ما هو داخلي بالنسبة إلى نظام اللغة وبين ما هو خارج عنه، ولهذا يُشير سوسير إلى أنَّ اللغة نظام لا يخضع لغير نسقه الخاص، وفي نظام اللغة يمكن أن نُميِّز بين ما هو داخلي وما هو خارجي، فما هو داخلي في دراسة اللغة هو ما يُغيِّر نظامها بنسبة من النسب دون أدنى نزعة إلى تبديله، فليست الغاية من التغير هي المرور من نظام من العلاقات إلى نظام آخر، أو التعبير عن قيمة من القيم بواسطة دليل آخر جديد، فما هو داخلي تكون شرعية وجوده كامنة في ذاته، وما يترتب عنه من نتائج خارجية خاصة، فهي غريبة عنه، ولا تمت إليه بصلة. ولذلك فإن التغير هنا لا يتعلَّق بترتيب العناصر بالذات، وإنما بالعناصر المرتبة نفسها؛ أي بظواهرها الصوتية. فاللغة تتغيَّر وتتحوَّل دون أن ينال ذلك من نظامها، ودون أيضًا أن يستطيع الناطقون بها استبدالها بغيرها، فالتغير هنا أشبه بعملية تعويض لا يمكن لها – مهما بلغت – أن تنال من نظام اللغة شيئًا.[17]

بينما نجد أن ما هو خارجي بالنسبة إلى نظام اللغة، هو ما يتعلَّق بترتيب العناصر أو محاولة الإنقاص منها أو الزيادة فيها، وفي هذا الإجراء نيل من (نحو) اللغة إلى حدٍّ كبير، ولذلك فإن من

اليسير على المرء أن يدرك أن التغيرات النحوية تابعة لهذا الضرب من العلل الخارجية، فالظواهر النحوية تتعلَّق دومًا بالفكر بوجه من الوجوه، ويحكمها عادة مبدأ منطقي خارج عن نطاق اللغة، يُطبَّق عليها من الخارج، كما طَبَّق الجغرافيون درجات الطول والعرض على الكرة الأرضية. ولذلك فهي أشد تأثُّرًا بانعكاسات التقلبات الخارجية من غيرها؛ لأنها تُحدِث تأثيرًا في الذهن أشد مباشرة، ويكفي التحلّي بقدر من الانتباه لكي نتمكَّن من تمييزها. ولهذا يمكن القول: إنه مع التغيرات النحوية لم تعد اللغة جهازًا يتطور من تلقاء ذاته، وإنما هي نتاج من نتاجات الفكر الجماعي للمجموعات اللغوية.[18] وبما أن الظواهر الصوتية لا يحدُّها حد، فإنه من المفروض بها أن تُدخِل في الجهاز النحوي اضطرابًا عظيمًا إلا أن التمييز بين ما هو داخلي وما هو خارجي بالنسبة إلى نظام اللغة يجعل من الآثار الناتجة عن أحدهما غريبة عن الآخر ولا صلة لها به .

وبالرغم من ذلك فقد كان لعامل التفكير اللغوي، بوصفه من عوامل التغير التي ترتبط بالظاهرة اللغوية من خارجها، تأثير كبير في الدمج المنهجي لما هو من داخل نظام اللغة مع ما هو من خارجه، وتناولهما بطريقة واحدة. وقد تأتَّى له ذلك من خلال وضع مبادئ وقوانين وقواعد تتحكم في النشاط اللغوي، وتسنده إلى معايير وقيود تَفْرض عليه شيئًا من الثبات الذي يتنافى مع طبيعته. وقد ظهر ذلك بوضوح في ثلاثة حقول هي: علم النحو، وعلم الأصوات، وفقه اللغة .

وقد سعى الباحث إلى أن يقف عليها ليُبيّن أثر عامل التفكير اللغوي فيها، دون أن يقصد إلى حصر ذلك التأثير فيها، فهنالك، لا شك، حقول أخرى من الدرس اللساني لم تكن بمنأى عن سلطة تفكير الدارسين وتحكُّمهم.

أ. **علم النحو**:

يرغب الباحث هنا بالاستفاضة في الحديث عن أثر التفكير اللساني في علم النحو، وذلك لسببين أساسيين: أولًا، لتطاول المدة الزمنية التي بقي فيها علم النحو خاضعًا لتفكير الدارسين. وثانيًا، للأثر الكبير الذي أحدثه التفكير العقلي في قواعد النحو ومقولاته، فليس هنالك علم في حقل الدراسات الإنسانية اصطبغ بالتفكير الذهني أو نُعت بأنه (تخصص ذهني) مثلما هو شأن علم النحو .

وفي البداية يجب الإشارة إلى أن النحو باعتباره خطابًا قديمًا يتناول الألسنة الطبيعية (تركيبها، وصرفها، وأصواتها، ومعجمها) يختلف عن خطاب آخر أحدث منه (اللسانيات)، يتناول الموضوع نفسه. فموضوع النشاطين واحد إلا أن وجهات النظر وطرائق البحث مختلفة، ولذلك لا يمكن الخلط بينهما. ونحن إنْ اقتصرنا على الوقائع، لاحظنا أن ظهور اللسانيات لم يُمثِّل نهاية النشاط النحوي المستقل؛ إذ تَظْهر إلى الآن مؤلفات عديدة تنتسب إلى النحو أكثر من انتسابها إلى اللسانيات، فظهور اللسانيات لم ينشأ عنه استئصال علم النحو؛ ذلك أن أنصاره لا يزالون، حتى اليوم، يقومون بأعمال علمية مفيدة، واهتمام الرأي العام أيضًا بالقضايا النحوية مقارنة بالقضايا اللسانية لا يزال حيًا وأكثر ممارسة .

وبالرغم من ذلك فقد أثّر تطور النظرية اللسانية، منذ أن استقلّت بذاتها، في النشاط النحوي بصفة عامة، وبصفة أخص في طريقة العرض التي ينبغي أن تُعتمَد في النحو. فتطور اللسانيات البنيوية، على سبيل المثال، أدّى بالأنحاء المتأثرة بها إلى اعتماد أسلوب وصفي لا يقوم على القاعدة النحوية، وإنما يقوم على المقابلات الوظيفية، ومنذ ذلك الوقت ثمة في الغرب عدد لا بأس به من الدراسات اللسانية الوصفية المستلهَمة من اللسانيات البنيوية.[19]

ومصطلح (وظيفي) هنا يُستعمَل بالمعنى الأكثر رواجًا، حيث يُشير إلى أن الأقوال اللغوية تُحلَّل بالعودة إلى الطريقة التي تؤدي بواسطتها إلى سيرورة التواصل، فاختيار البنيوية، في بعض تياراتها وخصوصًا مدرسة براغ، لوجهة النظر الوظيفية يُستمد من الاعتقاد الراسخ بأن كل بحث علمي يتأسس على إثبات ملاءمة ما، وأن الملاءمة التواصلية هي التي تسمح بفهم طبيعة دينامية اللغة على نحو أفضل. وإذا كان على لسان ما أن يُرضي دومًا احتياجات التواصل، وهي تخضع لتغيرات مستمرة، فينبغي على أداة التواصل، التي هي لسان ما، أن تتلاءم مع شروط جديدة. وهذا لا يُعارِض مفهوم لسان ما بوصفه بنية، ولكنه يتضمن أن هذه البنية تُطرَح باستمرار على طاولة البحث ثانية، ويثبت أن هنالك توازنًا على الدوام بين الاحتياجات التواصلية والعادات المتوارثة. وهكذا لا يكون هنالك تناقض قطعًا عندما يُقال: إن لسانًا ما يتغير لأنه يشتغل.[20]

وبصورة عامة فإنَّ الأنظمة النحوية تتغير بمرور الزمن دون أن يتوقَّف اللسان، الذي يقع فيه التغير، عن العمل. إلا أن التغيرات التي تطرأ على البنية النحوية هي أقل سرعة من تلك التي تؤثر في أنظمة اللغة الأخرى، وهذا ما دعا النحاة إلى أن يغضوا الطرف عن تلك التحويرات، ويركنوا إلى وضع قواعد معيارية لها سمة الثبات. فقد قرروا قبل كل شيء تقنين اللغة إلى وسيلة مهذبة وبارعة، بحيث يمكن لما يُكتَب بها الآن وفي المستقبل أن يتبع معيارًا واحدًا، كما يمكنه أن يشمل كل الأوقات القادمة. وهذا ما ينتج عنه وجود ما يُسمَّى بـ(اللغة المعيارية)، التي بسبب خضوعها لقواعدهم تبقى مُوحَّدة بالرغم من مرور قرون عديدة عليها، فالنحاة في معالجاتهم النحوية يتناولون عناصر يأملون منها أن تكون شمولية، فعناصر النحو، على عكس العناصر الأخرى، تُؤمِّن ثباتًا ما للمجموع.[21]

ولم تَمْض اللسانيات الوظيفية شوطًا بعيدًا حتى ظهرت اللسانيات التوليدية فأعادت الاعتبار من جديد إلى الأسلوب التقعيدي لنحو مّا، وحتى الأنحاء التي آثرت الأسلوب الوصفي على الأسلوب التقعيدي تُعتمد، بشكل ضمني، مميزًا ذا بنية تقعيدية. وقد شاعت نظرةٌ بأن النحو لم يعد من الممكن له أن يُطالِب بلقب (العلم) بعد أن ادّعت اللسانيات بأنها العلم الذي يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية، وليس من الممكن له أن يبقى ويستمر إلا في شكل تقنية، أو باعتباره في أفضل الحالات تطبيقًا للحقائق العلمية التي أثبتتها اللسانيات. وفي كل الحالات يُمثِّل النحو واللسانيات حينئذٍ خطابين منفصلين تمام الانفصال، ويتعلّقان بأصول ومناهج غير متجانسة. لم يكن يحق حينئذٍ لاختصاص غير اللسانيات البنيوية أن يدّعي أنه علم، أما كلمة (نحو) فكانت تعني خطابًا أثَّرت فيه مقتضيات التعليم المادية تأثيرًا غير محمود، وأثقلته الأحكام المسبقة المتولِّدة عن مناويل نظرية عفا عليها الزمن، وبناء على ذلك لم يبق له إلا أن يضمحلّ. وإنْ استمر نشاط نحوي مستقل، رغم ذلك، تحتَّم تفسيره بالنزعة المحافظة للناطقين بذلك اللسان وثِقل العادات في المؤسسات التعليمية.[22]

لقد كذّبت المعطيات والوقائع هذه النظرة، فظهور النحو التوليدي غيّر هذا الوضع تغييرًا عميقًا، ويمكن أن نُعدّه إعادة تقييم للنشاط النحوي المستقل، فمن ناحية، تواصل هذا النشاط المستقل (وهو لا يزال متواصلًا)، ومن ناحية ثانية، اتضح أن اللسانيات البنيوية بالمقارنة بالنشاط النحوي لم تكن أفضل حالًا في مجال التركيب، خصوصًا حين عجزت مقدماتها النظرية عن استيعاب كامل المقترحات التجريبية التي صاغتها الأنحاء المستقلة. وحتى على المستوى النظري تَبيَّن أن بعض المفاهيم التي أثمرتها الأنحاء المستقلة هي أكثر ملاءمة، رغم قلة دقتها، من مفاهيم اللسانيات البنيوية الأكثر صرامة .

وهكذا لم يعد النحو واللسانيات يعنيان اختصاصين منفصلين، ولم يعد النحو، في أفضل الحالات، تطبيقًا عمليًا للسانيات. وإنما أصبحت هذه الأخيرة بحكم تعريفها تقتضي إنتاج أنحاء كلية أو خاصة، وبصفة عامة تتأكد هذه العلاقة بين النحو واللسانيات في كل النظريات اللسانية المهمة، ولعل فضل النحو التوليدي يكمن في جعلها صريحة .

وإنْ تذكّرنا أن النشاط النحوي ضارب في القِدم، فإنه يمكن القول بعد التروّي: إنه لمن المدهش أن تُكلَّل أعماله بالنجاح، فقد تمكَّن النحاة من وصف الألسنة الطبيعية واقتراح فرضيات معقولة حول اشتغالها، ووَضْع نظم الكتابة وتحسينها، وترجمة الألسنة بعضها إلى بعض، وقد تم ذلك كله مبكرًا. لقد أمكن للبشر دراسة الألسنة واستعمالها بشكل منظم وثابت، بينما ظلت سيطرتهم على النشاط اللغوي الطبيعي وسيرورته جد محدودة. فينبغي إذن أن تلاقي الفرضيات التي أنتجتها عامة الأنحاء خصائص موضوعية في الألسنة الطبيعية، وينبغي التوقف عن التشكيك في قيمة مفاهيمها ومقولاتها. فهذه الأنحاء لا زالت لها قيمة، فقِدمها التاريخي واستمرار حضورها، أتاحا لها التقاط بعض الخصائص الموضوعية للألسنة البشرية؛ خصائص لا يمكن للسانيات أن تستغني عنها، على نقيض ما ادّعته البنيوية، وخصوصًا أنه لا وجود للموت في البنى النحوية لكثير من الألسنة، فالألسنة قواعديًا خالدة .

ولذلك كان من الطبيعي أن يكون الجانب الذي فاتها الإشارة إليه من بين جوانب دراسة اللغة، هو تاريخ النشاط التجريبي للنحو طوال 2500 عام. فالباحثون يتحدَّثون وكأن البنيوية هي التي أسّست التوصيف الألسني التزامني، والحقيقة أن هذا التوصيف كان على الدوام قوام النشاط النحوي، في كثير من جوانبه، آخِذًا

شكل القواعد. وهذا التجاهل المتعمَّد لهذا التراث الطويل من التوصيف الموضوعي لبنى اللغة، هو ما يؤدي إلى التشكيك في قيمة النحو. ولذلك يمكن أن تَعتمِد اللسانيات على ما خلّفته التقاليد النحوية لمختلف الحضارات، بشرط الاقتصار على الجانب التجريبي من الوصف.[23]

وبناء على ما سبق فإن النشاط النحوي، من حيث هو نشاط عملي، قديم جدًا وناجع منذ بداياته. وأمّا التنظير المرضِي له فهو حديث؛ ذلك أن النحو هو التخصص الوحيد، في الغرب، الذي لم يبدأ مرحلة التطور المكثَّف حتى بداية القرن العشرين، وكان التقدم البطيء في علم النحو محكومًا بمظاهر ضعف ظاهرة المنهجية. وقد كان علاج هذه المظاهر أقل شمولًا إلى حد كبير مما كانت عليها الحال في منهجية علم الأصوات وعلم الصرف، ولم تظهر أول مظاهر التجديد المهمة في علم النحو حتى الثلاثينات من القرن العشرين، ثم أخذ ميدان الدراسات النحوية في التوسع، فظهر اعتقاد متزايد بأن فهم الجملة والعلاقات القائمة بين أجزائها لا بد له من فحص الأطراف المشاركة في حدث التواصل، وبُذلت محاولات لإلقاء الضوء على الجملة من زاوية مختلفة كل الاختلاف، فحلّت محل تعريفاتها الذهنية تعريفات أخرى أكثر إجرائية، ولم يحظ النحو في تطوره بخطوة حاسمة إلا حين شرع الباحثون في التخلي عن طابعه الذهني، فما تقتضيه هذه الرؤى هو إمكانية قيام النحو، بوصفه علمًا تجريبيًا، في بنى موجودة وجودًا موضوعيًا مستقلًا عن تفكير الباحث.[24]

ولهذا فقد أَوْلى العلماء في نقاشاتهم أهمية كبيرة للفرق بين النحو المعياري والنحو التجريبي (الوصفي)، وكثيرًا ما زعموا أن فرقًا في الماهية يفصل بين وجهتي النظر. فيتمثل دور النحو المعياري في النص على القواعد دون مراعاة ما يُثبته الاستعمال الأكثر انتشارًا وتغيرًا. وأما النحو الوصفي فإنه يلتزم بوصف ما يُقال دون أن ينشغل بمفاهيم من قبيل: الخطأ واللحن وخرق القواعد. وإنما سيستعمل مصطلحات أكثر حيادًا، وسيعتمد في الغالب مصادر سماع أحدث، وأكثر اتساعًا، فيكون المؤلفون المستشهَد بهم أقرب عهدًا وأكثر عددًا، وأخيرًا سيكون المعيار المختار أقل حصرًا وتضييقًا.[25]

ويؤكد العلماء أيضًا على أنَّ وجهة النظر المعيارية قد سادت طويلًا، ولم تعوّضها وجهة النظر الوصفية إلا حديثًا، وخصوصًا مع ظهور اللسانيات. وقد شاع القول بأن للسانيات العلمية، التي أسس لها سوسير، فضل دحض وجهة النظر المعيارية وإبطالها؛ لعدم ارتباطها بالنشاط اللغوي المتجدد، فالنشاط اللغوي يتغير مع الزمن، والزمن ينال من كل شيء فيغيّره، ولا مبرر إذًا لعدم خضوع اللغة لهذا الناموس الكوني، كما يقول سوسير.[26] ومثل هذا الرأي، وإن كان لا يخلوا من بعض العناصر الصحيحة، غير أنه يظل وجهة نظر سطحية. فما يُسمَّى بـ(النحو المعياري) لا يقل ارتباطًا بالاستعمال من النحو الوصفي، فأيّ نحو للغة ما، مهما يكن منواله، فإنه لا يأتي إلى الوجود ولا يُكتب إلا بعد أن يتكلمها الناس مدة طويلة، وإنْ كان من خلاف بينهما فهو أن النحو المعياري يختار من بين الاستعمالات المتاحة استعمالًا واحدًا يكون في العادة ضاربًا في القِدم وأدبيًا.[27]

فقد عني النحاة باللغة السائدة في بيئاتهم، وكانوا يجهلون قضايا التفرع والتسلسل التاريخي، فقصروا جهودهم على تحديد نموذج مثالي للغة، يقينًا منهم بأن التهذيب في مجال القول، كما في غيره من المجالات، دليل على حسن السلوك، وإحساسًا منهم بأن تجنُّب التطور اللغوي المتهور، كما كبح النزوات والتخفيف من الغلواء والحد من البدع، من شأنه الإبقاء على الصلة القائمة بين الجدود والأحفاد وصيانة الماضي من الضياع وحماية المجتمع من القوى التي تُهدِّد تماسكه وانسجامه.[28]

فالتباين الموجود بين الأنحاء القديمة لا ينفي وجود نواة تاريخية صلبة يمكن التعرف عليها حتى داخل بنيات فكرية مختلفة، وهو ما يتعلَّق بدوره في تثبيت اللغة وتقليل نسبة تغيرها، فالنحو كان ولا يزال يُمثِّل نشاطًا فكريًا موضوعه الألسنة الطبيعية التي تجتاز هي أحداث التاريخ ومنعرجاته دون أن تتأثر بها في كل حال، وهذا ما يُبرز سمته الأساسية، وهي كونه نشاطًا لا تاريخيًا يُقلِّل من أثر الزمن في اللغة. [29]

وإنَّ من منطق الأمور أن لا يظل النحو قابعًا رهين قيود جامدة وُضعت منذ القدم إشارة إلى ما يصح أو لا يصح من أساليب القول. وبذلك هل من الملائم أن نستغني عن مفهوم (ثبات النشاط اللغوي) في التفكير اللساني، كما اقترح سوسير؟ [30] قد يتعلَّق هذا الموضوع بقرار بريء من المنظور الأخلاقي، ويمكن أن

يُعلَّل من المنظور اللساني بالقول: إن بإمكاننا أن نُقرِّر الاستغناء عن مفهوم ثبات الاستعمال؛ للابتعاد عن كل أثر للتفكير يسعى إلى فرض حالة من التقييد على النشاط اللغوي المتغير، وهو تقييد يخضع لشروط خارجية .

وفي الواقع كان للنحو التعليمي تأثير كبير على معظم اللغات من حيث تثبيت استعمالاتها وجعلها ملتصقة بالأشكال الكلاسيكية على نحو لا يُؤهِّل مقولاته التقليدية لوصف عامة حالاتها المتغيرة، وهذا ما يفرض على لغة من اللغات حالة من الجمود ويجعل التغيرات التي تُصيبها تغيرات نسبية. ويعود ذلك بشكل كبير إلى الدور الذي لعبته الأنحاء في العلم ورُقيّ نموذجها؛ إذ صارت معيارًا اجتماعيًا، فالنحو يبني مواضعات حتى لا تكون اللغة مِلكية خاصة للفرد.

ولعلنا لا ننكر أن كثيرًا من مواضعات النحو هي مواضعات مُتكلَّفة، وتبعًا لذلك داخلتها دلالات خارجة عن اللسان، هي في الغالب دلالات اجتماعية، وكان ذلك سبب غلبة الطابع الاجتماعي المفرط على المصطلحات النحوية السائرة، مثل: الصواب والخطأ، والجواز والمنع، والقيود، والمقبولية، والفساد ...إلخ. فلا بد في النحو من أساس مرجعي، ويتخذ هذا الأساس شكل معيار، إلا أن المعيار اللغوي كثيرًا ما يختلط بالمعيار الاجتماعي، وقد ذهب بعضهم بناء على ذلك إلى أن النحو لا يعدو أن يكون مجرد تعبير عن السُّلم الاجتماعي، وأن مُميِّزه ليس إلا أثرًا من هذا الهرم، بل إنه كثيرًا ما يتم اعتماد قِيَم أخرى أخلاقية أو جمالية لإعطاء مضمون تصوري للقيمة النحوية لمعطى ما، وكل هذه القيم تُشكِّل معايير خارجة عن اللسان.[31]

وإنْ كان النشاط النحوي مثله مثل أي نشاط يخضع لمقتضيات الحياة الاجتماعية، فإنه لا يصح القول: إنه لا يشتمل على مبادئ ومعطيات خاصة به ومستقلة عن غيره، ومع ذلك فإن أبرز ما يُميِّز النحو، وهي قواعده، لها طبيعة هي أقرب إلى طبيعة العادات الاجتماعية التي لها سلطة تُقاوِم كل مظهر من مظاهر التغيير. وقد استعان التفكير اللساني على تقييد النشاط اللغوي بمفهوم (القاعدة) الذي يعود في أصله إلى عادات المجتمع وأخلاقه.

ولكن ما القاعدة؟ إنها في شكلها الأكثر وضوحًا، هي ذلك المعيار الذي يأتي بشرط يكفيك اتِّباعه لكي تحصل، انطلاقًا من عناصر معطاة، على جملة صحيحة في اللغة المعنية. ومفهوم الصحة هنا مرتبط بمظاهر معيارية ينتج عن مخالفتها وقوع المتكلم في أخطاء تُعزَى إلى عدم اتِّباع القاعدة، ولذلك ميّز النحاة الإغريق بين (اللحن) في الإعراب، الذي يُعدُّ خرقًا لقواعد التركيب، وبين (العُجْمة)، التي هي خرق لقواعد الصرف. والقاعدة بهذا المعنى تُعدُّ شيئًا مصطنعًا. ولهذا عندما نتحدَّث عن نحو لغة ما، فإننا نُشير إلى مؤلف نحوي مثلما نُشير إلى البنية الداخلية للغة، فالتقليد يُصرِّح ضمنيًا عن الارتباط بين العمل النحوي وإنشاء القواعد.[32]

وهكذا فإن مفهوم القاعدة يتلاءم نوعًا ما مع التفكير المعياري، ذلك التفكير الذي يسعى إلى تقديم المعايير التي يجب اتِّباعها للتكلم بطريقة جيدة، فالقواعد النحوية في لغة ما هي ما يُشكِّل المعيار القَبْلي لما يُمكن التكلُّم به بواسطة تلك اللغة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن صِدْقية النشاط اللغوي وواقعيته تكون قد علقت في حبال النحو، فعوض أن نتخيَّل – قبليًا – شيئًا ثابتًا في أذهان المتكلمين، ويُتوقَّع ما قد يقع، يُفترَض أن نعلم أنه ليس وراء النشاط اللغوي قواعد ذهنية ثابتة. وعندما يُطلَق مبدأ: (سَلوا الاستعمال، وليس القاعدة)، فإن ذلك لا يعني: ابنوا نظرية ذهنية ثابتة للاستعمال، بل يعني ببساطة: انظروا إلى الاستعمال، ليس هناك ما يُرَى خارجه .

فالمتكلم لا ينظر إلى اللغة إلا بوصفها أداة من أدوات التواصل الاجتماعية، وهي منذ أن وُضعت في خدمة التواصل، فإنها لم تتوقف عن تغيير نظامها الخاص، والأساس العملي الذي يستند إليه النحاة، هو الاعتقاد بأن اللغات تُصاب بفساد تدريجي تحت هيمنة القوانين الصوتية التي ترتبط بالنشاط التواصلي، وهذا هو السبب الأساس لوجود مفهوم القاعدة[33]، ويظهر ذلك جيدًا في طريقة التفكير التي سار عليها نحاة الأمم المختلفة، فالوصف الذي وُجِد في كتبهم ليس وصفًا دقيقًا وتمثيلًا موضوعيًا للنشاط اللغوي، بقدر ما هو محاولة لتثبيت اللغة، تُشبه محاولة إلزام طفل كثير الحركة والنشاط بالهدوء، لذلك لا يعدو النحو لديهم أن يكون تخصصًا ذهنيًا أو إنتاجًا فنيًا (تُفيد كلمة (فنّ) أيَّ ممارسات قابلة للتعميم)، وإن كان إنتاجًا يُشبه في جموده جمود أسلوب النظام التصويري المصري القديم، الذي يُصوِّر الشخصيات في حالة

من الجمود.[34]

فهل هذا النوع من التفكير الذي سار عليه النحاة ملائم لوصف النشاط اللغوي كما يحدث فعليًا؟ نلاحظ في البداية أنه ليس من البديهي بتاتًا أن النشاط اللغوي يمتثل لقواعد ثابتة، لكون المتكلم يجهل تمامًا القواعد التي يبدو أنها تتصل بكلامه؛ بمعنى أنه غير قادر على صياغة هذه القواعد، وينبغي التنبُّه إلى أن الأفراد هم من يتكلمون، وعلينا أن نتساءل بصورة مشروعة عما يحدث في ذهن الذات التي تتكلّم. تفترض النزعة الذهنية التقليدية، بصورة طبيعية جدًا، أننا نتعلَّم القواعد وأننا نُطبِّقها ذهنيًا، وهذا ما ليس واضحًا تمامًا، ما دمنا لا نُفكِّر في القواعد حين نتكلَّم .

وإننا نبدو في أغلب الأحيان (مُطبِّقين) لهذه القواعد دون أن نكون قادرين على الإتيان بصياغة صحيحة لها، فالمعرفة اللغوية التي يمتلكها الدارس لا يمكن أن تختلط بالمعرفة الداخلية للمتكلمين باللغة، ولو قُدِّر للمتكلم أن يمتلك معرفة لغوية، لظهر له أن القواعد التي تنتظم كلامه هي قواعد وصفية تجعل للملفوظ اللغوي الأولوية، وليس للدارس دور سوى وصف الانتظام الذي يتسم به الملفوظ في زمن معين دون سواه.[35]

فقواعد اللغة هي بالتأكيد ليست قوانين فيزيائية طبيعية؛ لأنها تقبل الشذوذ، وإن كان هدف النحوي هو إيجاد القواعد التي تسمح بأقل حالات الشذوذ. وهي ليست قوانين بالمفهوم القضائي؛ ذلك لأنها ليست ذات طبيعة إلزامية: فللمتكلم أن يتّبعها أو لا يتّبعها، فالحُكْم النحوي يتخذ شكل حكم قِيَمي مثلما اتخذ شكل حكم اجتماعي، ويعود ذلك إلى كون ما يستحيل لغويًا قوله، لا يستحيل استحالة مادية؛ إذ يمكن أن يُنطَق، ولو على سبيل الهزل، بجملة مُشوَّهة في نظر كل المتكلمين، وفي السياق ذاته يمكن للناطقين بذلك اللسان التلفظ بأي شكل من الأشكال اللغوية، بما في ذلك الأشكال التي تُعدُّ خاطئة دون التعرض لأي خطر مادي، ويتمثل العقاب الوحيد فقط في تقييم هذا القول أو ذاك تقييمًا سلبيًا، فالقاعدة النحوية غير إلزامية، ليس لأن أفرادًا من المتكلمين يستطيعون خرقها، بقدر ما هي خاضعة لسنن التغيير.[36]

ويُضاف إلى ذلك أن القوانين التي تحكم تطورها ليست شمولية: فاللغة ليس فيها ما يضمن استمرار الانتظام والاطراد؛ لأن الأحداث التاريخية التي تطرأ عليها هي عَرَضية وخاصة بطبيعتها الاجتماعية. والحال أن كل نحو مُؤرَّخ، ويصف في أحسن الأحوال حالة من حالات اللغة، ولا يصلح أي نحو من الأنحاء للحالات اللاحقة للغة. وبعبارة أخرى: لا يمكن لأي نحو أن يتنبَّأ بما يُمكن أن يحصل في كل التحاورات اللغوية الحقيقية، وقد سُمِّيت هذه الخاصية بـ(اللاتحديد النحوي). فاللغات عبارة عن كائنات تاريخية، تخضع للاتجاه الزمني: إنها تتغير بتأثير الطوارئ الخارجية وبتأثير استعمالها، وهناك أيضًا أسباب داخلية وذاتية صرف لهذا التغير، وإنْ كان من صفة تُميِّز قواعد اللغة عن غيرها، فهي كونها قواعد تزامنية بحسب اصطلاح سوسير.[37]

وهكذا لم يُراعِ التفكير اللساني في كثير من جوانبه طبيعة اللغة، وأخذ يسعى إلى تمييز النشاط اللغوي الذي يتبع القواعد (استعمال منضبط قواعديًا) من النشاط غير المنضبط، فالنشاط اللغوي يكون منضبطًا، إذا نتج بطريقة ثابتة يمكن مراقبتها، ويكون مطابقًا للقاعدة إذا كان مماثلًا لما يمكن أن ينتج في حال اتُّبعت قاعدة ما. فإذا كنا نتَّبع بعض القواعد كي نتكلَّم، فإن النشاط اللغوي منضبط ومطابق لعدد من القواعد، ولكن كلامنا لا يستقر دائمًا على قواعد معيارية ثابتة .

فهل اللغة هي نتيجة نظام من القواعد الثابتة؟ نرى أن أنماط التفكير اللساني، وعلى وجه الخصوص الأشكال القديمة منه، قد استسلمت لإغراء القاعدة، وافتُتنت باستقرار النحو ومثاليته. ولكن القاعدة يجب أن تكون عنصرًا جوهريًا، ليس فقط لأنها تُكوِّن الجزء الأساس لأقدم ما لدينا من معارف لسانية، بل وعلى الأخص لأنها وسيلة لمعرفة كيف أنَّ النشاط اللغوي ليس مجرد تكرار لنماذج ثابتة ومتشابهة بشكل دائم. وليس من العبث القول: إن النشاط اللغوي يتطور باستحداث نظام من القواعد التكوينية المتجددة، فقيمة القاعدة تكمن في قدرة مجاراتها لحالات متغيرة من النشاط اللغوي، وبهذا يمكن الحديث عن قواعد تزامنية مغايرة للقواعد المعيارية. فالقواعد التزامنية تعمل في كل مرة ينتج عنها استعمالات جديدة، وهي صالحة حتى للحالات التي لم نفكر بها، ووجودها لا يُلغي وجود القواعد المعيارية؛ لأن القواعد المعيارية، في حال وُجدت، يجب أن تكون مُستخلصة من قواعد تزامنية تُساير استعمالات محددة للنشاط اللغوي .

ونتيجة لذلك فإن القواعد التزامنية لا تملك الصبغة الإلزامية، بخلاف القواعد المعيارية التي تستلزم وتُقصي، وهي ليست دائمًا ضرورية، ولا تُعدُّ مطلقًا كافية لمعالجة متغيرات النشاط اللغوي، وهي ليست في الحقيقة سوى وصف متأصل للنشاط اللغوي مطروح في شكل قواعد، وإنْ أُطلق عليها اسم (قواعد)، فما ذلك سوى مجاراة للأسلوب الشائع في اللسانيات التقليدية. والقواعد المعيارية لجميع الأنحاء كانت في الوقت الذي وضعت فيه قواعد تزامنية، فنحن لا نستطيع الاستعانة بها لتكلُّم لغة ما أو كتابتها أو قراءتها، إلا لكونها كانت في يوم من الأيام تُمثِّل الواقع الاستعمالي لتلك اللغة تمثيلًا حقيقيًا، وهكذا كانت معظم الدراسات النحوية في أصل نشأتها دراسات تزامنية على الدوام .

وفي ختام هذا المبحث ينبغي التنويه إلى أنه يجب عدم التقليل من شأن التفكير اللساني المرتبط بالأنحاء القديمة جميعها، ويجب أيضًا ألّا يُنظَر إليها بعين واحدة، فمصطلح (نحو) ينتمي إلى بنيات فكرية جدّ مختلفة، بل متغايرة بصفة كلية. ولذلك تجد أن بعض الأنحاء القديمة لها وضعيات مختلفة، وخصوصًا النحو العربي، الذي ارتبط أصل وضعه بلغة القرآن الكريم، التي يجب أن تُؤدَّى في كل زمن وحين وفقًا لما نطقت به ألسنة العرب وقت نزوله. ففي مثل هذه الحالة لا ضير من تثبيت اللغة العربية الفصيحة بقواعد قيمية تحفظ لآياته الشريفة أن تُتلى بشكل صحيح كما أُنزلت على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

فالقرآن الكريم هو عامل من عوامل استقرار العربية باعتباره مرجعًا لغويًا أساسيًا، بل المرجع اللغوي الأمثل في نظر الذين وصفوا العربية وقنّنوها، وهو ما أدّى إلى أن يكون التراث النحوي العربي المرتبط بلغة القرآن الكريم عاملًا جوهريًا في استقرار العربية والتزام مستعمليها، على مرّ العصور، بثوابتها التي تُمثِّل في نهاية الأمر المقومات التي بفضلها تبدو العربية الفصيحة هي هي، لم يطرأ عليها تغيير يُذكر. يمكن تلخيص هذه الثوابت في كيفية صياغة الكلمات، وهو ما يتعلّق بمجموعة محدودة من القواعد الصرفية، وفي كيفية تركيب الجمل وتصنيف مكوّناتها من عُمَد وفضلات وتوابع، وفي كيفية التمييز بين وظائف الكلمات بالإعراب وعلاماته.

لقد فصَّل النحاة القول في هذه المحاور الثلاثة، وحللوا كل واحد منها، وعللوا القواعد التي ترجع إلى كل محور، وسعوا بذلك إلى إبراز ما يربط بين شتاتها، ويُقنِع بتناسقها، معتمدين لذلك طرائق في الوصف، قد تبدو لبعضهم ممن يكتفون في النحو بظاهر الأمور، ولا يتجاوزون حدود النحو التعليمي، من قبيل هندسة اللغة وصناعتها. وهي في حقيقة الأمر ليست كذلك، وإنما هي قواعد مُنبنية على أنماط استعمالية ووقائع متحققة. ولهذا فإن كل تلك الأصوات التي تنفي أن يكون النطق الفصيح قد جرى على ألسنة العرب في يوم من الأيام، أو تنفي وجود سمة إعراب الكلام في نطقهم أو غير ذلك من دلائل الفصاحة، هي مجرد أقوال مجانية ليست لها قيمة في ميزان العلم ومِنْظاره .

ومهما يكن من أمر، فإن ما قام به نحاة العربية هو وصف عملي ودقيق للغة في عصر مبكر، وهو وصف شامل، ضَمِن لها الاستقرار، أو على الأقل استقرار مقوماتها الأساسية. لقد وصفوا اللغة العربية وصفًا يقوم على مدونة من الكلام مُحدَّدة زمنيًا وجغرافيًا، ومن الطبيعي أن يُعتمَد في وصف اللسان، كل لسان، على مدونة محددة بعصر معين ومكان محدد، ويكون ذلك متوافقًا مع الغاية المقصودة من الوصف والتقنين، وغايتهم الأولى كانت حماية القرآن الكريم من اللحن، وضمان تلاوته تلاوة معصومة من الخطأ.[38]

ولكن هذه الغاية لا تمنع من تولُّد غايات أخرى، كأن تُدرَس اللغة الدارجة بأشكالها المتغيرة، وأن يوضع لها قواعد تصف نشاطها. وهكذا يجب على التفكير اللساني العربي ألّا ينحصر في النحو المتعلق بقواعد العربية الفصيحة فحسب، وهي قواعد وُضعَت لتثبيت اللغة وفق مستوى معين، قواعد لا نعيها إلى حد بعيد، ووعينا لها يحتاج إلى دراسة وتعلم. وإنما يجب الالتفات أيضًا إلى نمط آخر من النحو التجريبي الذي يحكم اليوم نشاطنا اللغوي، وهو ليس نحوًا سيئًا كما يُشاع في كثير من الدوائر العلمية، بل هو نحو جيد، وخصوصًا إذا كان امتدادًا لتراث النحاة القدماء، فالتراث النحوي بقدر ما ضمن استقرارًا محمودًا للغة العربية، فإنه قد أبقى المجال مفتوحًا ليتصرف فيها مستعملوها تصرفًا يستجيب لمقتضيات المقام.

ب. علم الأصوات :

يتمثَّل تأثير التفكير اللساني في الظواهر الصوتية بإيجاد قوانين

يُظن أنها تنطبق على خط ثابت، تسير فيه التغيرات اللغوية، وبعد التمعن والنظر في حالات من اللغة تبيَّن أن عكس ما تُشير إليه هذه القوانين قد يحدث أيضًا، ولن يتم فهم مبادئ أو قوانين التغير اللغوي من غير أن نُميّز التغير الصوتي من التغير الوظيفي للصوت، فالتغير الأول له أسباب غير لغوية، وهي إما أن تكون متعلقة بوظائف الأعضاء (الحد الأدنى من الجهد)، وإما أن تكون اجتماعية (تقليد مجموعة لمجموعة أخرى). وأما تغير وظائف الأصوات، فهو على العكس من ذلك، لأنه يخضع لسببية من ذات اللغة.[39]

وقد استطاع اللغوي الفرنسي (أندريه مارتنيه 1908م – 1999م) أن يُؤسِّس فهمًا حقيقيًا للتمييز بينهما، فاستعان بقانون المجهود الأدنى (الاقتصاد اللغوي) لتفسير ما يجدّ من تغيرات صوتية، ففي المباحث التي ضمَّنها نظرياته عن علم الأصوات التعاقبي، هنالك عنوان ملائم جدًا، ألا وهو: (اقتصاد التبدلات الصوتية)، فالفكرة العلاجية للتبدلات الصوتية هي من بقايا شعار الاقتصاديين عن اليد الخفية التي تجعل قوى التوازن المختلفة، في غياب تدخل الحكومة، يميل نحو تحقيق توازن مثالي.[40]

واليد الخفية التي تحفظ التوازن هنا، تقودنا إلى لحديث عن الجانب المخفي من اللغة لدى سوسير؛ أي عن اللاوعي اللغوي لديه، والموضوعات التي تُشكِّله هي عاجزة جذريًا عن الوصول، كما هي، إلى مناطق الوعي، هذه الموضوعات تخضع لقوانين ليس لها أي علاقة مع القوانين التي تنتج، بوصفها تنتمي إلى الوعي، أي تعود إلى تدخل مستمر للعقل. ما طبيعة تلك القوانين اللاوعية؟ إنها هي التي تُحدِّد – بغضّ النظر عن تدخل واعٍ للمتكلم – تطور الموضوعات اللغوية، أو على الأقل تطور قسم منها: تلك التي هي عرضة للتغيرات الصوتية اللاواعية التي تتعارض من هذا الجانب مع تلك التي تخضع لتغيرات مشابهة واعية. فالقول بأن البنية واعية لا يقتضي بالضرورة أن اللاوعي ليس له بنية، فعندما درس سوسير أسباب التغيرات الصوتية، قال: إن مبدأ التغيرات الصوتية هو ظاهرة نفسية بحتة، ولكون العناصر خاضعة هذا الخضوع للتغير، فهي لا واعية، وتغيرها يظهر، والحالة هذه، بمظهر الخاضع لقوانين نفسية هي بالضرورة غير واعية، إنها القوانين الأخرى، غير تلك التي تنتج عن تدخل مستمر للعقل. ويلتزم سوسير بخصوص هذه القوانين التي يقارنها بتلك التي يخضع لها طراز الملابس بصمت حذر، فيقول: تلك هي النقطة الغامضة. فهل ينبغي أن نلمح في هذا الاعتراف (بالنقطة الغامضة) بداية لإرساء أساس لاوعٍ يتضمن قواعد؛ أي بالضرورة له بنية؟.[41]

والنقطة الأساسية التي يُمارِس مبدأ الجهد الأدنى تأثيرًا فيها على المستوى الفونولوجي، هي أن التغير اللغوي هو دائمًا انعكاس لتعارض تخفيض الجهد مع الاتصالية، ولهذا يجب أن يكون استعمال المتكلمين للغة سهلًا واقتصاديًا قدر الإمكان، ولو تأملنا لوجدنا أن الحافز وراء القوانين الصوتية هو هذا الميل إلى الجهد الأدنى، وهو جهد يُضحِّي بوضوح النظام القاعدي رغبة في التواصل غير المكلف[42]، وبشكل أساسي يحتفظ المتكلمون بالمفردات متميزة بأدنى حد ممكن من عدم التشابه، ولذلك تميل السمات غير الضرورية إلى عدم استقطاب أي انتباه .

ولقد طوَّر اللغوي الأمريكي جورج زيف (1902م – 1950م)، بين عامي 1929 و1949، عامل الكسل أو الجهد الأدنى إلى حساب تفاضلي إيجابي وسلبي لاستقرار أصوات الكلام حيث تستطيع أكثر الأصوات ورودًا نبذ السمات وتقليل الجهد النطقي، في حين تحتفظ بها الأصوات المتوسطة، على أن الأصوات الأقل ورودًا تحاول زيادتها لتساعد على إدراكها. فهو، بشكل عام، عامل يدعو إلى تعويض تقطيعين اثنين بتقطيع واحد، أو يدعو إلى تعويض تقطيع صعب بآخر أيسر منه. ومهما يُقال بشأن هذا الرأي، فهو جدير بالفحص والعناية، فلعله يُبيِّن إلى حدٍّ ما سبب ظاهرة التغير هذه، أو يدلنا، على الأقل، على الوجهة التي ينبغي أن نسلكها بحثًا عن ذلك السبب .

فقانون المجهود الأدنى يبدو صالحًا لتفسير جملة من الحالات منها: الانتقال من الصوت الشديد إلى الصوت الرخو، وسقوط كتل عظيمة من المقاطع النهائية في عدد كبير من اللغات، وظواهر الإدغام، وكذلك قلب الحركات المزدوجة إلى حركات بسيطة. إلا أنه بالإمكان أن نسوق عددًا مماثلًا من الحالات يحدث فيها العكس تمامًا. وليس الهدف من هذه الملاحظات دحض قانون المجهود الأدنى بوصفه أثرًا لعامل خارجي من عوامل تغير اللغات، وإنما الهدف هو القول: إنه من الصعب في الواقع أن نحدِّد، على وجه التدقيق، ما هو أيسر وما هو أعسر في النطق بالنسبة إلى كل

لغة من اللغات. فلئن صحَّ أنَّ تقصير الأصوات الطويلة يوافقه مجهود أدنى من حيث المدى الزمني، فصحيح كذلك أنَّ الأصوات الطويلة قابلة لأن تنطق بشيء من التهاون بينما يقتضي النطق بأصوات قصيرة قدرًا أكبر من العناية والانتباه .

وهكذا فإنه يمكننا بافتراض وجود استعدادات مسبقة مختلفة أن نعرض ظاهرتين متناقضتين من وجهة نظر واحدة. ولهذا فإن الحذر في استعمال قانون المجهود الأدنى لتفسير التغيرات اللغوية واجب أخذه بعين الاعتبار، ولعل ذلك يعود إلى كون هذا القانون يتوزَّعه جانبان، أحدهما فيزيولوجي يتعلَّق بتقطيع الأصوات، والآخر هو جانب نفسي يتصل بالانتباه.[43]

والحديث عن قانون الجهد الأدنى يقودنا إلى الحديث عن نظرية شاملة ينضوي تحتها هذا القانون وغيره من القوانين الصوتية، وأقصد هنا (نظرية السهولة)، فكثيرًا من التغيرات الصوتية تحدث بوضوح ضمن اللغة الواحدة، وفي معزل عن اللغات الأخرى، فالتغير الكبير في (الصوائت) الذي حدث في اللغة الإنجليزية، بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، على سبيل المثال، يمكن تفسيره في ضوء عامل البساطة، وهو عامل له مظاهر متعددة من ضمنها: الميل نحو السهولة، فقد تنشأ التغيرات الصوتية عن الميل نحو سهولة النطق، ومثل هذا التفسير ينطبق تمام الانطباق على بعض الحالات، كحذف الصوائت الضعيفة أو خذف الصوامت المخففة .

ولما كان الكثير من التغيرات الصوتية قد طرأ على العائلات اللغوية التي بُحثت بالتفصيل، فقد أشارت نظرية السهولة إلى أن اللغات الأولى كانت مليئة بالصعب من الأصوات، سواء أكانت تلك الأصوات بسيطة أو مركبة، وهذا افتراض غير معقول بالتأكيد. فنظرية السهولة لا تُفصح بالطبع عن سبب حدوث أيّ تغيرات معينة تزيد من السهولة، عندما تحدث، وحيثما تحدث، فالتغير القائم على مبدأ السهولة قد يبدو طبيعيًا عندما يقع، لكن تبقى هنالك تساؤلات عالقة حوله نحو: لماذا حدث التغير في هذا الوقت بالذات ولم يحدث قبله؟ ولماذا حدث في هذه اللغة، ولم يحدث في بقية المجموعة اللغوية التي تنتمي إليها؟

ويُضاف إلى ذلك أن هنالك عددًا من الأمثلة المعاكسة التي تناقض نظرية السهولة، فمن المتفق عليه عمومًا أن الصوائت الأمامية الدائرية أصعب نطقًا من الصوائت الخلفية الدائرية، ومع ذلك فإن بعض اللغات طَوَّرت بانتظام صوائت أمامية دائرية عن صوائت خلفية دائرية، كالذي حصل بين الفرنسية واللاتينية.[44]

ج. فقه اللغة :

إن محاولة إرجاع فصيلة من اللغات إلى أنماط لغوية تنتمي إليها وجوبًا وبصفة نهائية، هي إحدى نتائج المبدأ الضمني الخاطئ الذي يُخضع اللغة مباشرة إلى تفكير الناطقين بها، ففي البحث عن النمط الذي تنتمي إليه مجموعة من اللغات سهو عن أن اللغات تتطور دائمًا، واعتراف ضمني بإمكان وجود عنصر ثابت قار في ذلك التطور، وأنّى لتفكير الناطق باللغة أن يفرض قيودًا على ظواهرها التي لا يُقيِّدها شيء؟ !

فكثير من اللسانيين إذا تحدَّثوا عن خصائص فصيلة من الفصائل اللغوية مالوا إلى أخذ خصائص اللسان الأصلي بعين الاعتبار أكثر من سواه، متغافلين عن أثر الزمن في تلك الخصائص، فبمجرد أن نفترض وجود سمات أصلية ثابتة لا يُغيِّر منها الزمان ولا المكان شيئًا، حتى نصطدم مباشرة بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها اللسانيات التطورية، فلا وجود في اللغة لأي خصائص ثابتة لا تتغيَّر، وما يبدو أنه دوام لبعض الخصائص، إنما هو بمحض الصدفة، فإن ظلت إحدى الخصائص ثابتة على مرور الزمان فيمكنها كذلك أن تنقرض بمروره، على حد عبارة سوسير، فكل ما بناه الزمان يمكن أن يهدمه الزمان، وأن يحوِّله إلى حالة أخرى .

فعلى سبيل المثال نجد أن ثبات الحروف الثلاثة في أصل الكلمة السامية ليس إلا ثباتًا نسبيًا، وليس بمطلق في شيء، وحتى لو قيل لنا: إن هذا الثبات مطلق، فهل ينبغي أن نرى فيه صفة من صفات الجذور الملازمة لها؟ يجيب سوسير بالنفي، ويرى أنَّ غاية ما في الأمر أنَّ عدد التغيرات الصوتية التي أصابت اللغة السامية أقل مما أصاب غيرها من اللغات، وأنهم قد احتفظوا بالحروف كما هي في الفصيلة السامية أكثر مما فعلوا في غيرها من الفصائل. فالأمر يتعلَّق إذن بظاهرة تطورية صوتية، لا بظاهرة نحوية، ولا بظاهرة دائمة. أما القول بثبات الجذور، فمعناه القول

بأنها لم تصبها تغيرات صوتية لا غير، وليس بوسع أي كان أن يجزم بأن هذه التغيرات لن تحدث أبدًا. [45]

2.2 المؤسسة الثقافية:

تُقيم العصور، التي تُسيطر فيها لغات كلاسيكية، علاقات هادئة مع اللغة، فهكذا كان رجال الأكاديمية الفرنسية يتحدثون عن اللغة الملساء في القرن السابع عشر، والتي يبدو كأنها تُزيل كل الفوارق، وتجمع المواقف المتعارضة بفضل تقارب التعبير ووحدة الأسلوب. كان إذن قد تشكَّل بفضل اللغة والأسلوب نوع من الوحدة المتفقة تمامًا مع اختلاف العبقريات، وإذ تترك هذه الوحدة للجميع حرية الشكل الخارجي إلا أنها تَسِمُه بطابع عائلي وقرابة طبيعية، ففي عصور اللغات الكلاسيكية يعلم الجميع ما يجب القيام به للتكلم بشكل ثابت ومُتقن، فالعرف اللغوي والعقل كلاهما عماد للآخر .

وهذا سبب أساس في توجيه الناس إلى نمط من اللغة المشتركة، فقد توفَّرت أدلة استعمال اللغة الموجَّهة إلى مختلف فئات القراء، من فنون الحديث وقواميس أكاديمية وقواعد معيارية وقواعد شعرية وبلاغية، شكَّلت جميعها ذخيرة من القواعد والأصول المتاحة لكل شخص بحسب حاجاته، سواء كانت كلامًا عاديًا أو كلامًا بليغًا، شفهيًا أو كتابيًا .

وفي مجموع هذه الكتابات نستشف إحساسًا بأن اللغة قد عثرت على نقطة توازنها وثباتها، فالإنسان الكلاسيكي مقتنع بأنه حينما يتكلم المرء بدقة وترتيب يكون تفكيره صحيحًا، ففن التفكير كله يقتصر على فن إتقان الكلام، ويفرض علم النحو على الكلام أن يكون نسخة منطقية عن الفكر، فتبدو اللغة المشتركة كما لو أنها نهج تحليلي. [46]

وصحيح ومقبول أن اللغة والعقل كلاهما عماد للآخر، ولكن الذي لا يُقبَل هو أن يكون شرط التفكير مرتبطًا باللغة المشتركة، فلو نظرنا إلى اللغة العربية في المجتمعات التي تتحدَّث بها، لوجدنا أن لدينا ثلاثة مستويات للعقل، ولكل مستوى منها لغته الخاصة: الأول، مستوى الوعي حيث أهم شيء في هذا المستوى أنني أُفرِّق بين نفسي وأي شيء آخر، وعربية هذا المستوى هي عربية المحادثات اليومية التي غالبًا ما تكون حوارًا فرديًّا (مونولوجًا)، ويمكن أن تُسمَّى هذه اللغة لغة التعبير الذاتي .

والثاني، مستوى المشاركة الاجتماعية، ولهذا المستوى لغته، إنها لغة تقنية نسمعها من المعلمين والمثقفين والسياسيين والدعاة والقانونيين والعلماء. وهذه اللغة ليست لغة مُصطنَعة أو مُنمَّقة بقدر ما هي لغة أصبحت، خلال عهود من التنظيم والصفاء في الاستعمال، لغة عملية. ثُمَّ الثالث، مستوى الخيال الذي يُنتج اللغة الشعرية للقصائد والمسرحيات والروايات. والحقيقة أنَّ هذه الأشكال ليست لغات مختلفة، وإنما هي ثلاثة أسباب مختلفة لاستعمال لغة واحدة.[47]

واللغة المشتركة، حتى وهي ثابتة نسبيًا، تظل قابلة لأداء وظيفتها، وهذا لا يمنع من أن تُدخَل عليها بعض التحسينات والتطويرات، فاللغة المشتركة قابلة للتغيير في نقاط تفصيلية محددة لا تُهدِّد قدرتها التنظيمية والتوضيحية، فهي بالرغم من كونها خاضعة للرقابة وقابلة لها، إلا أنها لا ترفض حُسن التوجيه حسب إملاءات الاستعمال السليم والذوق أو العقل السليم.[48]

وهكذا انبثقت الظاهرة الكبرى والمهمة لتطور اللغة في الأزمنة التاريخية القديمة من اللغات الكلاسيكية الكبيرة مثل: العربية والإغريقية واللاتينية وغيرها، فاختيار شكل من أشكال اللغة لِيُمثِّل لسانًا مشترَكًا، له نحو صفوي، هو اختيار موجود في كل التقاليد التي فيها نشاط نحوي، فمن بين جميع أشكال لسان ما، يمكن لشكل منها أن يُقدِّم ذاته بوصفه لسانًا مشترَكًا، وحتى يتحصل على هذا الامتياز يجب أن يكون اجتماعيًا ومحل ثقة، ولذلك تُعدُّ خاطئة كل المعطيات التي لا توافق هذا اللسان الذي عادة ما يكون متوافقًا مع لغة بعض الكُتَّاب أو بعض الاستعمالات التي تنتمي في الغالب إلى زمن مضى، وقد يكون مغرقًا في القدم على نحو ما تُظهره الألسنة الكلاسيكية لجميع الأمم .

وهذا اللسان هو في الواقع اللغوي غير مسيطر، بل يمثله بشكل خاص المثقفون والمتعلمون، وأما بقية المجتمع فلديها لهجاتها المحلية، فإلى جانب اللغة المشتركة، التي تُكتَب في كل مكان والتي يَزْعم المثقفون بأنهم يُحقِّقونها في كلامهم، هنالك مجموعة كبيرة من اللهجات يقابلها عدد مساوٍ لها من الجماعات، وهذه اللهجات يختلف بعضها عن بعض إلى حدّ أنه قد يَعْرف المرء إحداها دون أن يفهم الأخريات، ولكن بالرغم من ذلك فإن الروابط المتبادلة

بينها تعمل منذ البداية على إضعاف الفروق بينها وتكوين نواة مشتركة .

وإنَّ من بين أولى العقبات التي يجب تخطيها من أجل التأسيس لهوية قومية هي تلك التي تتمثل في وجوب وجود لغة مشتركة، فوجود الأُمة بوصفها رؤية أساسية للعالَم على أنه مُؤلَّف طبيعيًا من الدول، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفرضية أن اللغات القومية حقيقة متأصلة، فهذه اللغات القومية، التي هي غالبًا لغات مشتركة، أخذت مكان اللهجات المحلية المقيَّدة بكل معنى الكلمة بعوامل جغرافية .

ومن أجل ذلك حاولت الحقبة النازية، على سبيل المثال، تسويغ غزواتها الأولى للدول المجاورة على أساس أن هذه الشعوب الناطقة بالألمانية كانت جزءًا من الأمة الألمانية على نحو متأصل. وليس مفاجئًا بالقدر الكبير أن تكون الانقسامات السياسية لشبه الجزيرة الإيطالية هي التي أنشأت وحدة وطنية عبر وسائل لغوية. وفي العالَم الناطق باللغات الرومانية زمن الإمبراطورية كانت (اللغة) تعني (اللاتينية)، حيث كانت تُستعمل في كل الغايات الرسمية والمكتوبة، بالرغم من أن ما يَتَكلَّم به الناس في سياقات غير رسمية هو لهجة محلية مرتبطة تاريخيًا باللاتينية، وإنْ كانت مختلفة بشكل واضح من قرية إلى قرية .

وهذه اللهجات المحلية هي الكلام العامّي، ويمكن تحديده بذلك الشكل من اللغة الذي يكتسبه الأطفال بتقليد من حولهم من دون تعلُّم أي قاعدة، ولذلك فإن هذا النوع من اللغة عادة ما يُقابَل بـ(النحو)، الذي يُشير لدى الرومان إلى اللغة الرسمية أو اللغة المعيارية (لغة الكتابة). واللغة الرسمية لدى الشاعر والفيلسوف الإيطالي دانتي ألغييري (1265م – 1321م) في أطروحته (عن فصاحة اللغة العامية)، هي شكل ثانوي من الكلام، من حيث عدد الناطقين بها، فقليل هم، في الواقع، من تمكنوا من استعمالها؛ لأن تعلمها وإتقانها يتطلبان قدرًا كبيرًا من الوقت والدراسة، ولا يكتفي صاحب (الكوميديا الإلهية) بذلك فحسب، بل إنه يذهب إلى أن اللغة العامية هي الأنبل؛ لأنها اللغة الأولى التي استُعملت من قبل الجنس البشري، ولأن العالم كله يستعملها، ولأنها في النهاية طبيعية، في حين تُعد الأخرى مصطنعة ومتكلفة .

وسيبدو أقرب إلى الهرطقة إذا ما اقتُرح أن اللغة العامية هي أنبل من اللاتينية الكلاسيكية التي هي لغة الكنيسة، فهي لغة مقدسة، ولكن دانتي يُعرِب عن إعجابه بما هو (طبيعي) في مقابل ما هو (اصطناعي)؛ أي ما يصنعه الفن .

وقد فحص دانتي مختلف اللهجات الإيطالية لتحديد أيها أنسب لاستعماله لغة عامية نبيلة؛ أي العامية التي ستكون الناقل الأفضل للشعر والمعارف ضمن سياق الوحدة الإيطالية. فكان رأيه النهائي عدم ملاءمة أي من اللهجات الموجودة في الواقع لهذه الغاية، وعلى العكس من ذلك، فإن العامية النبيلة، كما يرى، هي لغة مثالية ينبغي إيجادها بالعقل لا بالأُذن، فاللغة الوحيدة الواقعية التي ليست خاصة بأي مدينة من المدن الإيطالية، ويشترك فيها الجميع، هي اللغة اللاتينية، وهي اللغة الوحيدة المستثناة من تعريف دانتي، إنه يُريد شيئًا مشتركًا بين كل الناس، وليس خاصًا بأي من المدن، ما يقوم به كل الناس، وليس ما يقوم به أي واحد منهم .

يبدو كل هذا بمنزلة أُحجية أو خيال، إنه ادّعاء باكتشاف ما سيكون في الواقع صَنْعة دانتي للعامية النيّرة، فإنْ هي وُجدت فلن تكون لها السمات التي حددها، فهي لن تكون أصيلة، ولا مشتركة، ولا طبيعية، ولا تتمتع بالنُبْل الذي يمنحها هذه الصفات. إذن على أي أساس ستكون أفضل من اللاتينية؟.[49]

إن وجهة النظر التي يمتلكها دانتي بخصوص عدم واقعية اللغة الكلاسيكية وأنها لغة مصطنعة، تُمثِّل رأيًا لا يزال يحظى بتأييد فئة من اللغويين الذين ينزعون إلى عدّ اللغة الكلاسيكية أقل واقعية؛ أي مجرد لغة مشتركة، وهي بخلاف اللهجات المحلية التي يُعتقد أن يكون للأفراد فيها جذور سيكولوجية. ولكن اللغوي الدنماركي أوتو يسبرسن (1860م – 1943م) يذهب في تحليله لوظيفة اللغة المشتركة، في حياة الأفراد الذين يستعملونها بشكل متزايد وخصوصًا في المدن جنبًا إلى جنب مع لهجاتهم المحلية، إلى أن الواقع اللغوي، عندما تنتقل الحياة المدنية من كونها حياة منحصرة في جزء صغير من السكان إلى حياة ممتدة إلى الأغلبية، لا يعود بإمكاننا التعامل فيه مع اللغة المشتركة بوصفها فقط رمزًا في حياة الأمة .

ولذلك لا يمكن الانتقاص من شأن استعمال اللغة المشتركة بوصفها مجرد زخرف في الحياة اللغوية لفرد ما، فالفرد الذي يستعمل أشكالًا من اللغة المشتركة لا يملك أن يُضلل الناس من

خلال كلامه، فاللغة المشتركة جزء من هُويّة الفرد اللغوية تمامًا مثل لهجة الأُم، بل أصبح أولئك، الذين لا يعرفون اللغة المشتركة، ذاتهم، موسومين بعلامة هذه الحقيقة؛ أي أنه ينقصهم لاستكمال هُويتهم اللغوية أن يعرفوا اللغة المشتركة. (50)

فاللغة المشتركة لغة يمكن اكتشافها ضمن شكل مُتحقِّق من أشكال لغة ما، ولكنه حتمًا لا يمكن اختراعها أو إيجادها من العدم، فاختراع لغة هو من أصعب الأشياء التي قد تواجه الإنسان، فكل أمة من الأمم تسعى إلى إيجاد لغة مشتركة بطرق مختلفة ومتباينة دون أن تُجابه مغامرة الاختراع. فعلى مستوى المبادئ تحرص على أن يكون المعيار النحوي معيارًا اجتماعيًا، وأما على مستوى المعطيات فيمكنها اختيار أساس مرجعي متحقق في الواقع، فاللغات المشتركة محددة اجتماعيًا، ويمكن للمرء أن يُشير إلى اتّحادات سياسية ضخمة تسير وفق مناهج قومية.

فكل أمة تستند إلى تقاليد معينة في تحديد لغتها المشتركة، وتُركِّز على خصائص دقيقة لها: فهذا الأساس ينبغي أن يكون من المدينة لا من الريف، ويجب أن ينتمي إلى العاصمة لا إلى المدن الثانوية، فالنمو الهائل الذي تشهده العواصم والمدن الكبيرة يستقطب قِطاعًا من السكان من الخارج، وبالتالي تُصقَل فيها لهجة النازحين المنتمين إلى أجزاء مختلفة من البلاد عبر اتصالهم بعضهم ببعض، فينجم عن هذا التفاعل شروع السكان ممن ينتمون إلى مدينة كبيرة في التحدث بطريقة لا يتوقع المرء أن تصدر من موقعها الجغرافي .

فاللاتينية، على سبيل المثال، التي صارت قديمًا لغة إيطاليا المشتركة، وأخيرًا لغة العالم الغربي بأسره، كانت لغة روما أولًا وقبل كل شيء؛ أي لغة المدينة في مقابل لغة الريف المجاور واللهجات القاصية على السواء، وقد بدأت لغة المدينة بالتضييق على لغة الريف قبل أن تحل محل اللهجات المجاورة بعد أن غزتها في عُقْر داره. (51)

وإنجلترا كذلك تدين بتوحيد لغتها المشتركة توحيدًا نسبيًا إلى أهمية عاصمتها لندن، فالإنجليزية المشتركة تحمل منذ بداياتها آثار اللهجات المختلفة، وهذا ناتج من موقع مدينة لندن، التي نشأت فيها الإنجليزية المشتركة في نقطة تجعلها ملتقى لمختلف اللهجات. فتكوّن اللغة المشتركة صادف وقوعه فترة نمو لندن المفاجئ، حيث أخذت تتلقى بين أحضانها طوائف النازحين على اختلافهم، يفدون إليها من كل الأقاليم، ويمتزجون بالسكان السابقين، فهذه الهجرة الإقليمية أنعشت تبادل السكان بين العاصمة والأقاليم، ذلك التبادل المفيد الذي أدَّى أجلّ خدمة لانتشار اللغة المشتركة. (52)

ويجب أن ينتمي الأساس الذي تقوم عليه اللغة المشتركة إلى الطبقات التي لا تعمل بدلًا من الطبقات الكادحة، وأن ينتمي إلى الطبقات الراقية بدل الطبقات الدنيا. وأن ينتمي إلى الجماعات الضيقة بدل الجماعات الكثيرة، ففي المجتمعات التي تتكون من طبقتين رئيستين: عليا ودنيا، يكون دور تقرير وتقوية التسلسل الهرمي للقيم الأدبية مُناطًا بالطبقة العليا، وما على الطبقة الدنيا سوى أن تتقبله بيسر، وهكذا يتم نقل هذه القيم بين الطبقتين، ولو أن لدينا اليوم قيمة تُثمِّنها الطبقة العليا، فإنها ستتحول غدًا إلى الطبقة الدنيا، وبعد ذلك تعود إلى الأجواء العليا بعد أن يجري تحويلها على نحو ملائم.

فتاريخ الفرنسية المشتركة وتاريخ تكوّنها وانتشارها الجغرافي يتصل اتصالًا وثيقًا بتاريخ فرنسا الاجتماعي قبل تاريخها السياسي والاقتصادي، فالفرنسية خرجت من العاصمة ومن طبقة اجتماعية بعينها من طبقات العاصمة، وهي البرجوازية، وهذه حقيقة أبانها العلماء في وضوح بالغ، عندما ذهبوا إلى أن اللغة الفرنسية المشتركة، على النحو الذي استقرت عليه في القرن السابع عشر، هي لغة البرجوازية الباريسية، برجوازية المدينة، وقد سلَّم بها القصر ثُمَّ الأقاليم. والكتّاب الكبار باستعمالهم إياها زوَّدوها بالقدرة على فرض نفسها نهائيًا وعلى استمرارها، لذلك لا يكاد يُحَس فيها أثر للهجات. (53)

وتبدو بعض هذه الاختيارات مرتبطة بالطابع السياسي للنظام الحاكم في المجتمع، كأن تكون الدولة مركزية، تسيطر فيها المدن على الأرياف، وتسيطر العاصمة على المدن الأخرى، وتوجد طبقة ترف ولهو قليلة عدديًا، ولكنها ذات نفوذ وتأثير نوعيًا. وتجدر الإشارة إلى أن الأمر قد لا يسير على هذا النحو تمامًا في بنيات مجتمعية أخرى؛ إذ قد نجد أسبقية المدن على الريف، وقد نجد نفس أسبقية الطبقة المترفة اللاهية على الطبقة الكادحة، ولكن في المقابل لا تتفوق مدينة ما على سائر المدن، وتجد طبقة

اللهو والترف حاضرة في عدة مراكز بنفس القدر من النفوذ والجاه .

وهنا تتبادر مجموعة أسئلة مهمة: ما هو أفضل مصدر للسماع في ما يتعلق بتحديد اللغة المشتركة؟ أيكفي تسجيل ما يُقال بالفعل في الحياة اليومية (مواضيع الاستعمال)، أم ينبغي تفضيل المصادر الأدبية (على فرض أنها موجودة)؟ هل تتساوى كل هذه المصادر قيمة؟ يفترض التقليد الذي سارت عليه معظم الأمم توافقًا أساسيًا بين مصدرين للسماع، أما الأول فهو الحياة اليومية لأفراد الطبقة المترفة اللاهية الذين قد يكونون غير متعلمين، إلا أن لهم معرفة تلقائية بالحس اللغوي .

فالمواقف التي تنبني على الحس المشترك (موقف الفيلسوف الإنجليزي جون لوك 1632م – 1704م)، تذهب إلى أن لغة الأفراد الخاصة هي نقطة انطلاق المحادثات التي تولِّد اللغة المشتركة، وهذا الموقف هو الذي يُعيد فيه الفيلسوف النمساوي لودفيغ فتجنشتين (1889م -1951م) النظر. فعندما طرح لوك مفارقته، كان يعتقد أن الحل يكمن في بناء مواضعات حتى لا تكون اللغة ملكية خاصة للفرد. أما فتجنشتين فيبدو أنه يسير في الطريق المعاكس، فالهدف الذي كان يسعى إليه هو تبيان استحالة اللغة الخاصة، فالعشيرة هي التي تضبط اللغة والدلالة. قد تكون لي أحاسيس خاصة (عندما أتألم، فإنني أنا الذي يتألم)، ولكن لكي أُمثِّل ذلك لنفسي أو لأقوله، لا أملك غير اللغة المشتركة، فإن ما هو داخلي بالنسبة إلى فتجنشتين عبارة عن أُسطورة.

وبالطبع يمكن أن نقول: إن مفارقة (اتّباع القاعدة) يُعاد إنتاجها على مستوى العشيرة، وبذلك يُشكِّل هذا مقدمة لحل المفارقة، سيكون ذلك بمثابة إرادة توضيح اشتغال اللغة من أجل إبراز قاعدة مطلقة، ويقينًا مطلقًا بشأن اشتغالها. وإجمالًا سيكون ذلك مواصلة للمشروع العقلاني لأسس الاستعمال اللغوي، والحال أن هذا يرتبط بطبيعة اللغة ذاتها، ويستعمل فتجنشتين للتصدي لهذه الأخيرة إجراء يمنع السير في الاتّجاه العقلاني.[54]

وأما المصدر الثاني للسماع، فيُمثِّله أفضل الكتاب والشعراء الذين لا ينتمون في الغالب إلى الطبقة اللاهية، فاللغة الإيطالية المشتركة من اللغات التي نشأت من أصل أدبي محض، فقد استقرت ابتداء من القرن الرابع عشر بفضل هيبة الكتاب العظام وتأثيرهم، مثل: دانتي والشاعر الكبير فرانشيسكو بتراركا (1304م – 1374م) وتلميذه الكاتب والشاعر جوفاني بوكاشيو (1313م – 1375م)، وذلك في وقت لم يكن لإيطاليا فيه أي وحدة سياسية، وأغلب الظن أن هؤلاء الكتاب استعملوا اللغة التي كانت تُتكلَّم حولهم، ومن ثَمَّ أُطلِق اسم اللغة التسكانية على اللغة الأدبية الإيطالية، ولكن هذه التسمية لا تفرض أن تكون إيطالية الكُتب قد أتت من انتشار لهجة إقليمية، فاللغة التي رفعها دانتي إلى مرتبة اللغة الأدبية، والتي صارت لغة إيطاليا المشتركة، كانت، أولًا وقبل كل شيء، لغة المدينة هي فلورنسا، ولغة المجتمع الراقي في هذه المدينة .

ومع ذلك فمن الحق أن يُلاحظ أن أسبابًا عديدة مختلفة النواحي جعلت من فلورنسا أرض الميعاد للغة الإيطالية المشتركة، فهذه المدينة، فضلًا عن نبوغ كُتَّابها، كان لها أهميتها كمركز أدبي واقعة بين بولني وروما، مما رشحها لتكون همزة الوصل بين المدن الثقافية في إيطاليا. ولغة فلورنسا من جهة أخرى كانت مزاياها الذاتية تُرشِّحها أكثر من غيرها للقيام بدور اللغة المشتركة؛ إذ كانت أقرب من غيرها إلى اللاتينية، وبذلك كانت تُيسِّر لكل متعلم الانتقال من لهجته إلى اللغة المشتركة.[55]

وقد يكون للبلاط دور في تحديد أفضل الكتاب والشعراء، ويقوم ذلك على افتراض أن المصدرين متفقان أفضل اتفاق بحيث يتكلَّم أفراد الطبقة المترفة تلقائيًا مثلما يكتب أفضل الكتاب، ويكتب أفضل الكتاب مثلما يتكلم أفراد الطبقة المترفة. لقد ظل هذا الافتراض حيًا إلى اليوم؛ لأنه يمكن لهذا المتكلم أو ذاك أن يختار طبقة اللهو هذه ضمن طبقات اجتماعية تُعتبر هامشية، فلا يقتصر على خاصة القوم في المجالس والصالونات، وفي هذا الصدد لم يزد كثير من الكُتَّاب، المعروفين بالكتاب الشعبيين، على مواصلة هذا التقليد بنقله من طبقة اجتماعية إلى أخرى، ولكن يجب التنبيه إلى أن معيار طبقة اللهو (الطبقة التي لها أوقات فراغ) لا يبدو أنه دائمًا يتوافق بنفس القدر مع معيار كبار الكُتَّاب، وعلاوة على ذلك، فإن معيار الكُتَّاب الكبار ليس واحدًا، وهذا ما قد يكون سببًا في ظهور ألسنة أدبية متباينة[56]، وقد يكون سببًا أيضًا في تطور الأذواق الفنية التي تُحيي الكُتَّاب المنسيين الذين يُصبحون بعد ذلك مشاركين في نظام القيم الأدبية لفترة ما، وهذا الفعل يتضمن فهم الزمن على أنه غير مستمر، فالمسيرة الرجعية للزمن

تُسهِم في إتاحة مثل هذه العودة إلى الأعمال الكلاسيكية، وتُسهِم أيضًا، في الوقت نفسه، بالتقليل من قيمة الأعمال الأكثر حداثة، فالذخيرة الحديثة تحوي قيمًا فنية، قد تموت دون اعتراف أحد بها أصلًا، فهي بحاجة إلى إحيائها وردّ الاعتبار إليها. وهكذا فإن مثل هذه المسائل تُلقي الضوء على طبيعة الزمن في تطور اللغة، وخصوصًا عندما يتعلَّق الأمر بالتمييز بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، ومن هذه الزاوية يمكن رؤية أحد الفروق الجوهرية بينهما، فالأولى لها صفة الوقتية في حين تمزج الثانية بين الزمان والمكان.[57]

وعندما يُطرح موضوع اللغة المشتركة، فإنه يُطرَح موضوع المراحل المتتابعة للغة وحالات العودة إلى المراحل السابقة، وهنا تظهر مسألة وجود الظواهر اللغوية المشتركة من مراحل مختلفة في تأريخ اللغة، وهذه مسألة من المسائل التي أثارتها نظريات سوسير، فعامل الزمن يبدو وكأنه اتخذ عددًا لا بأس به من الصيغ في اللغة، فالقوة الإبداعية للغة تظهر في هذا التنوع، والأمر الجوهري في اللغة المشتركة يكمن في حقيقة أن اللغة قادرة على نقلنا عبر الزمان والمكان.

ويذهب سوسير إلى أن الوحدة اللغوية قد تتفرقع عندما يتعرَّض لسان طبيعي لتأثير لغة أدبية، وسوسير هنا يقصد بـ(اللغة الأدبية) لا لغة الأدب فقط، وإنما في معنى أعمّ أي نوع مُهذَّب من أنواع اللغة، تستعمله مجموعة بشرية بأكملها، سواء أكانت رسمية أم لا، ونفسها اللغة الأدبية قد تُسمَّى بتسميات أخرى نحو: اللغة الفصيحة، أو اللغة الكلاسيكية، أو اللغة الرسمية، أو اللغة القومية، أو اللغة المشتركة، أو اللغة المعيارية أو النموذجية أو المثلى. فتفرقع الوحدة اللغوية يحدث كلما بلغ شعبٌ من الشعوب درجة معينة من الحضارة. فالحضارة في طورها لما كانت تُكثِر من أسباب التواصل فإن الناس يختارون بناء على نوع من المواضعة الضمنية إحدى اللهجات الموجودة ليجعلوا منها أداة حاملة لكل مآرب الأمة بأجمعها .

وقد أُشتُقَّت جميع اللغات الأدبية العظيمة في العالم أساسًا من اللهجات المحكية لجماعات معينة، فاللغة الأدبية هي لغة في داخل لغة؛ أي أنَّ اللهجات المحكية هي أصل لها، ومع ذلك وحتى عهد قريب كان النحويون غالبًا ما يقصرون اهتمامهم على اللغة الأدبية، ولم يُعطوا لغة الحياة اليومية المنطوقة إلا انتباهًا قليلًا، فهم عادة ما يعدّون معايير استعمال اللغة الأدبية هي معايير صحة اللغة نفسها، ويحكمون على الاستعمال المنطوق لها بقدر ما يختلف عن هذه المعايير بأنه غير نحوي أو غير منطقي، وتبلغ حدَّة التعصب لصالح اللغة الأدبية المكتوبة درجة يجد معها المرء صعوبة في إقناع عامة الناس بأن اللهجات المنطوقة ليست عمومًا أقل تناسقًا وانتظامًا من اللغات الأدبية، وأن لهذه اللهجات معايير صحة خاصة بها ومتأصلة في طريقة استعمال الكلام لدى المتحدثين بها، وهكذا تكون طريقة استعمال الكلام في منطقة معينة أو طبقة اجتماعية ما ضروبًا من اللغة أدنى درجة أو دون المقاييس المعيارية.[58]

ويُمثِّل موقف سوسير المنحاز إلى اللهجات المحكية ضد اللغة الأدبية، التي يصفها في بعض الأحيان باللغة المصطنعة، موقفًا عامًا لعلماء القرن التاسع عشر، يرى أن اللهجات المحكية تتماهى مع التفكير القائم حول اللغة أكثر مما تتماهى معه اللغات الأدبية، فاللغة الأدبية قد تضرب مقولة: (حسن الكلام لحسن التفكير)، التي ينص عليها علم النحو، وتُبيِّن المسافة بين اللغة والواقع، فاللغات المحلية واللهجات الإقليمية تخدم عملية التفكير القائمة حول اللغة في القرن التاسع عشر؛ إذ تضمن بساطة الكلام الشعبي حصولنا على لغة حقيقية؛ لأنها غير متكلفة، وهكذا تُصبح اللغة المحلية مثالًا للغة المتحركة التي لا يمكن تثبيتها؛ لغة متجددة وذات تغير مستمر، في مقابل لغة اعتُبرت لغة مُجمَّدة؛ لغة منمقة ليست سوى زيف ودمية اصطناعية .

فهذا كله، والقرن التاسع عشر في بداياته، لم يكن ملائمًا لرسم صورة مثالية عن لغات الريف المحكية، فقد تعرَّضت هذه اللغات إلى هجوم شرس في الجمعيات الأكاديمية من قبل أعداء التعددية اللغوية كخيار مجتمعي، فذهب هؤلاء إلى عدّ اللغات المحلية ملجأ للجهل، تُغذِّي الخلافات والتجزئة. بيد أن اللغات المحلية تجد أيضًا من يُدافع عنها، وقد باشر في ذلك الوقت علم متخصص هو علم اللهجات المحكية بوضع خريطة لها بكل دقة واحترام، وتبيَّن أن بعض هذه اللهجات المحكية يُمثِّل شكلًا قديمًا جدًا وشديد الصفاء للغات الكلاسيكية التي تنحدر منها تلك اللهجات، أو يمكن أن يُقال: إنه يمكن لهذه اللهجات أن تُردَّ، بشكل خيالي، إلى شباب اللغة وفُتوّتها، وتصبح بذلك مثالًا للغة

المتحركة، بوصفها لغة الأصول، ولكنها متجددة أيضًا وذات أصالة مستمرة. وهذا الامتداد العكسي بين اللهجات المحكية ولغاتها القديمة يعطينا فكرة جوهرية، وهي أن اللغات الكلاسيكية، التي تُعدُّ ظلمًا لغات مفترضة أو مصطنعة، هي أكثر تنوعًا وحيوية في مفرداتها وتراكيبها مما قد يُظن، فهي مرتبطة بواقع استعمالي ما، ومدينة لكثير من اللهجات المحكية زمن تكوّنها، ولهذا فهي لغة طبيعية وحيوية بمنأى عن وهم الصناعة والافتراض.[59]

فاللغات الكلاسيكية هي لغات مُختارة وليست مخترعة، ودوافع الاختيار متنوعة، كما سبق، فتارة تُفضَّل لهجة المنطقة التي لها الهيمنة السياسية التي فيها مقرُّ السلطة المركزية، وتارة أخرى نرى بلاطًا من البلاطات يفرض لهجته على الأمة بأجمعها. وعندما ترتقي اللهجة التي نالت الحظوة إلى مرتبة لغة رسمية مشتركة، فإنها نادرًا ما تبقى على صورتها السابقة، وذلك لأنها تمتزج بها عناصر لهجية تابعة لجهات أخرى، وشيئًا فشيئًا تُصبح مُركَّبة من عناصر متباينة، بيد أنها لا تفقد تمامًا طابعها الأصلي، وهذا هو شأن اللغة الإنجليزية كما مرّ سابقًا .

وقد يتبادر إلى الذهن أن هنالك تناقضًا في كلام سوسير؛ إذ كيف يمكن للغة الأدبية، وهي لغة مشتركة، أن تُحْدِث تفرقعًا في وحدة اللغة؟! إن الوحدة اللغوية التي يقصدها سوسير تتمثَّل في احترام الحدود التي تتحرك فيها كل لهجة من لهجات اللسان الطبيعي دون أن يحدث نزاع أو انتهاكات في ما بينها، فاللغة إنْ تُركت وشأنها لا تكون إلا في صورة لهجات لا تنتهك إحداها حدود الأخرى، وهكذا يكون محكوم عليها بأن تتغير وتتجزأ تجزؤًا غير محدود. واللغة الأدبية لا تفرض نفسها بين عشية وضحاها؛ إذ نرى قسمًا كبيرًا من السكان يستعملون لغتين: لغة الجميع ولهجتهم المحلية، فاللهجات تبقى مستعملة في كل مكان إلى جانب اللغة الرسمية أو الأدبية.[60]

ومن هنا تطرح اللغة الأدبية مشكلًا كبيرًا؛ مشكل النزاع الذي ينشب بينها وبين لغة الخطاب اليومي، وعلى الألسني أن يفحص العلاقات المتبادلة بينهما؛ إذ ليست كل مستويات استعمال اللغة تتساوى في قدر ثباتها وتغيرها، فالتطور غير المنقطع كثيرًا ما يحجبه عنَّا ما يوليه الناس من اهتمام باللغة الأدبية، وخصوصًا المحافظين على مقاييسها؛ إذ يكفي أن نلاحظ هنا أن صفتَيْ عملية التغير اللغوي: العمومية والديمومة، مستمرتان طوال الوقت، إلا أن المحافظين على مقاييس اللغات الأدبية الأوروبية لم ترق لهم الحقائق التي تنص على أن جميع اللغات الحية معرضة لعملية التغير، فحجبوا هذه الحقائق عن جمهور المتكلمين حفاظًا على القواعد التقليدية من أن تمسَّها دعاوى التغيير، فمكانة اللاتينية مهمة في هذا المضمار بوجه خاص، فقد كانت هي اللغة التي بقيت مستعملة لقرون عدة في غرب أوروبا كلغة للبحث العلمي والإدارة والدبلوماسية الدولية.[61]

فاللغة الأدبية — وهي نتاج الثقافة – تتراكب مع اللغة العادية، وتكون خاضعة من حيث وجودها لظروف خارجية وملابسات مغايرة، تتمكَّن من خلالها أن تفصل مجال وجودها عن المجال الطبيعي؛ أي مجال لغة التخاطب اليومي. ثم تظل اللغة الأدبية، بعد أن تتكوَّن، على قدر كبير من الثبات والاستقرار بوجه عام، ويكون من شأنها أن تنزع إلى أن تبقى هي هي لا تتغيَّر، وفضلًا عن ذلك، فإن خضوعها للكتابة يوفِّر لها ضمانات خاصة تضمن بقاءها على حالها لا تتغير .

وإذن فليست اللغة الأدبية – وهي شكل مُهذَّب من أشكال اللغة – هي التي من شأنها أن تكون مقياسًا على مدى قابلية اللغات الطبيعية للتبدل والتغير. فالتمييز بين التغيُّر الطبيعي العضوي في لسان من الألسن عن أشكاله المهذَّبة، وهي أشكال راجعة إلى عوامل خارجية ومن ثَمَّ غير عضوية – هو من الضرورة بمكان لإعطاء صورة أوضح لتغير اللغة.[62] وهكذا اندثر الحلم الكلاسيكي بلغة مستقرة بلغت نقطة الكمال، فالانتقال من النموذج الثباتي للغات الكلاسيكية إلى الفكر التطوري للكلام اليومي يُشكِّل قطيعة كبرى في مخيال اللغة .

3.2 .المؤسسة السياسية:

في عام 1843م كان الفيلسوف والسياسي الفرنسي فكتور كوزان (1792م – 1867م)، وهو أحد أعضاء الأكاديمية الفرنسية، قد انتفض قائلًا لتوّه: (إن انحطاط اللغة الفرنسية قد بدأ في عام 1789م)، وما كان من مُواطِنه الأديب والشاعر فكتور هوغو (1802م – 1885م) إلا أن أجابه: (في أي ساعة من فضلك؟) كان الرد مضحكًا، وفي نيته السخرية من

فكرة كانت شائعة آنذاك، وكثيرًا ما حُكي عنها غداة الثورة الفرنسية، فما من وقت لنسيان الانقصاف اللغوي الكبير الذي حل في عام الثورة، وما من أمل حتى تُقبَل لغة إجماعية على أنها لغة .

فكلام كوزان يعكس قلقًا خفيًا يُشتَمُّ منه صعوبة القبول بالتاريخ، فكل شيء قد تغيَّر، كل شيء حتى اللغة، كما لو أن الوضع السياسي الجديد قد مسّ حقًا اللغة وطرائق استعمالها بالسوء. تلك الطرائق التي كانت مستقرة وشبه ثابتة طيلة حُكم أسرة (بوربون)، التي امتد ملكها من عام 1589م إلى 1792م، وهي أسرة ملكية تنتمي إلى (الكابيتيين) الذين حكموا فرنسا ابتداء من عام 987م، فخلال هذه الفترات المتعاقبة بين كل أسرة وأخرى، وقد يمتد حكم بعضها إلى مئات الأعوام، كان لعامل استقرار الحكم تأثير كبير في الحد من سرعة تغير اللغة الفرنسية.[63]

ويُعدُّ هذا بالنسبة إلى سوسير عاملًا إيجابيًا؛ لدوره الفاعل في تثبيت اللغة وعدم اضطرابها، وينقلب إلى عامل سلبي في الأوقات غير المستقرة التي تفصل بين نظام حكم وآخر، فيُسهم في بلبلة الألسن وسرعة تغيرها، فتظهر رطانات لغوية متعددة تدَّعي إعادة تأسيس المجتمع، وهي أشكال، كما لو أنها ظهرت من المجهول، وأصبحت فجأة مسموعة .

وهكذا كان التساؤل عن سبب تضرر الفصاحة وتدهورها منذ سنوات الثورة الأولى في فرنسا، فالأوامر والخطب تُرصَف بكلمات غير فصيحة، فهي مرصوفة بنوايا ثورية أيضًا، وكأن الأمر أشبه بقيام انتفاضة فظيعة على النحو، فبلاغة المِنَصَّة مغالية في التقليدية وعاجزة عن حمل الجديد، بينما في الكلمة الشعبية التي تَسلَّمت السلطة ضمانة تغيير في الرؤية. فاللغة، بشكل عام، مؤسسة ينبغي أن تُقلب كما سائر المؤسسات، فأخذت نماذجها بالتفكك، ومعها الفصاحة والمحادثة، وكما الثورة التي تقطع مع الماضي، قَطَعَ إصلاح التهجئة الكلمات عن أصولها وأخفى الصلات التأثيلية، وصار أكثر من مهاجر عائد من المنفى يبكي على طرائق الحديث القديمة المنقرضة.[64]

وقد اعترض علماء النحو على شرذمة اللغة، فهذا الطوفان من الكلمات الجديدة والأساليب الغريبة والعبارات المتكلفة والتراكيب المضحكة والكلمات المحليّة التي يَرُش بها المتحدثون السياسيون خطاباتهم، والتي انزلقت شيئًا فشيئًا من المِنَصَّة إلى الصالونات، يُشوِّه إلى حدّ كبير لغة أمثال: العالِم بليز باسكال (1623م – 1662م)، والمؤرخ جورج دي بوفون (1707م – 1788م)، والشاعر والكاتب المسرحي جان راسين (1639م – 1699)، والكاتب والفيلسوف فولتير (1694م – 1778م). إنه لانطباع غريب يتحدث عن لغة قد أصبحت مُتعثِّرة وذات ثقل برجوازي، ومحشوّة بالمحدَثات التي ينبغي التصدي لها، فقد دخلت اللغة في حالة تنافر الأصوات، وغصَّت بالمحدَثات التي لم تكن محدثات من حيث الشكل بقدر ما هي محدثات من حيث المعنى، فقد حدثت أزمة دلائل، وفقدت الكلمات قدرتها على الانعكاس إلى درجة أن كلمة (الجمهورية) صارت بحاجة إلى صفة لضمان معناها، فيُقال: (الجمهورية الشريفة) عند البعض، و(الجمهورية الديمقراطية) و(الجمهورية الاجتماعية) عند البعض الآخر، وهو ما جعل كثيرًا من مستويات اللغة غير قابلة للتعرف عليها، ففي هذا الوضع الثوري تطاير وهم الثبوتية، وتكشفت اللغة عن مجموعة من الخطب.[65]

يحيلنا موضوع الانحطاط اللغوي إلى القناعة القائلة بوجود انحطاط تاريخي، فما من سبيل لفهم القلق الطهراني دائم التزمت، بما يدعو للسخرية، ما لم يُستشف منه رَجْع صدى سياسي، فالكل يعلم أن خيار المجتمع الذي يريده يرتسم في اللغة ويُصادَق عليه فيها؛ لأن الكلمة تُكرِّس الواقع. وهذا ما يؤكد عليه الروائي الفرنسي ستاندال (1783م – 1842م) عندما ذهب إلى أنه لم تشهد ذاكرة مؤرخ قط شعبًا عرف، في عاداته ومصادر مُتعته، تغييرًا أسرع وأشمل من التغيير الذي وقع بين العام 1780 والعام 1823م، ومع ذلك، كما يقول، يريدون إعطاءنا اللغة ذاتها على الدوام.[66]

إن بين اللغة والتاريخ السياسي تقوم علاقة مترابطة، فحين يتنقَّل التاريخ تكون رغبة اللغة في تكرار ذاتها عارية عن القيمة، فليس بوسعها أن ترث حالتها القديمة، ولا يمكنها أن تبقى كما هي، لقد فقدت فجأة يقينها وسُحبت حالتها من بين يديها، وعليها أن تستولي على ذاتها من جديد. فكل تغير سياسي يسبقه فورًا تغير بنسبة مماثلة تمامًا في اللغة، فكيف للمجتمع أن يفقد

وضعًا سياسيًا ما دون أن يفقد الكلام المعبر عنه، فحالة اللغة تشهد على حالة المجتمع، وألسنة المجتمعات متطابقة مع السياسات التي تحكمها، فالأوضاع السياسية الجديدة لا تُبْقي اللغة على حالها، فحين يُجنُّ التاريخ وحين تَدَّعي فئة جديدة تسلُّم السلطة لا بد أن يُتمتِم اللسان .

لا يهم في الحقيقة أن تكون هذه التأكيدات صحيحة من ناحية فقه اللغة؛ لأنها تُسجِّل على طريقتها واقعة لا يمكن إنكارها، وهي بزوغ وضعٍ كلاميٍّ جديد من رحم الأوضاع السياسية الجديدة، وهو وضع محيِّر عندما يُقرَن بفساد اللغة، ولا يُنظر إليه بوصفه عاملًا أساسيًا من العوامل الخارجية لتغير اللغة. ففي حالة الثورة الفرنسية لن يتكلم أحد كما في السابق بعد الآن، ومن الأرجح أن هوغو كان سيتفق مع كوزان على هذه النقطة، ولكن نقول ببساطة، إنه حيث يرى أحدهما انحطاطًا لسانيًا، يستشف الآخر تغيرًا وتقدُّمًا، فاللغة هي تاريخ سائر، واللسان ليس مُجمَّدًا، ولن يتجمَّد أبدًا، ومسيرة المجتمع السياسية لا تتوقف حركتها، وكذلك هي اللغات التي تصحبها. فـ(هوغو) و(كوزان) يتقاسمان الافتراض المسبق ذاته والحقيقة البديهية ذاتها، وهي أن اللغة تتطور، وتطورها مرتبط، في بعض جوانبه، بالعامل السياسي الذي يفرض عليها حالة من الثبات المرتهِنة بأوضاع المجتمعات وفترات استقرارها، فالاستقرار السياسي عامل مهم في التخفيف من سرعة تغير اللغة.[68]

ولكن يجب التنبه هنا إلى قضية أساسية يُشير إليها سوسير، وهي أن تأثير الاستقرار السياسي في اللغة ليس معاكسًا لعدم الاستقرار، فعندما تتسبب حالة الاستقرار السياسي في الحد من سرعة تغير اللغة، فالسبب سبب إيجابي رغم أنه سبب خارجي، بينما لا يمكن لحالة عدم الاستقرار أن تعمل إلا عملًا سلبيًا، وبناء على ذلك فإنه لا يمكن النظر إلى العهود المضطربة على أنها عامل أساسي تخضع له التغيرات اللغوية بوجه عام. ولذلك فإنه لا شيء يُخوِّل لنا القول: إن العصور المضطربة من تاريخ أمة من الأمم توافقها تطورات عاجلة تطرأ على أصوات اللسان الذي تتكلَّم به تلك الأمة. على أنه يتعذَّر علينا أن نجد حتى من بين تلك العصور، التي يبدو لنا أن اللغة بقيت فيها ثابتة لا تتغير، عصرًا واحدًا لم يشهد أي تغير.[68]

ليس إذن في اللغة شيء ثابت، وليس فيها شيء نهائي، فكل ما في اللغة هو تغير دائم، ولكن تغيرها إما أن يكون طبيعيًا وعفويًا، وإما أن يكون مبرمجًا وإراديًا تؤثر فيه السياسات اللغوية على وجه التحديد. فاللغة تحتاج إلى هذين النوعين من التغيير لتحيا، فكل شيء حولنا يُبيِّن أن اللغة التي تجمد ولا تتطور تُصبح أقرب إلى الموت، ومن هنا فإن بقاء اللغة رهين حيويتها التي تسعى دائمًا إلى تغيير علاقتها بالمجتمعات التي تتكلمها.[69]

وقد أعلن سوسير في (دروسه) أن اللغة حدث اجتماعي، وأن القوة الاجتماعية تعمل على تماسك النسق اللغوي بقوة شديدة إلى درجة لا يستطيع فيها الفرد تغيير اللغة. وكلمة (اجتماعي) ذاتها هي مثال بارز على الكلمات التي نالها التغيير بشكل مستمر، فهي تدل بحسب رأي سوسير، واستنادًا إلى أصلها اللاتيني، على الرباط بشكل متماسك؛ أي كل ما من شأنه أن يجعل جماعة من الأفراد تتصرف بطريقة مماثلة. وإن قول سوسير: (اللغة حدث اجتماعي)، يرتبط بتأكيده على أن كل عضو من الجماعة الكلامية يمتلك اللغة على نحو مُطابِق .

ولكن سبق لكلمة (اجتماعي) أن استُعملت، خلال الربع الأول من القرن العشرين، في كلام كثير من العلماء بتضمين مختلف، يُناقض فعليًا ما جاء به سوسير، فقد كانت مرتبطة بما يُميِّز مجموعات فرعية محددة داخل جماعة ما، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين أصبح هذا المعنى هو السائد. وقد كانت الماركسية قوة حاسمة خلف هذا التغيير؛ إذ تحوَّلت إلى واقع سياسي. وقد جاءت ملاحظات سوسير بخصوص طبيعة اللغة الاجتماعية متناغمة مع النظرة الماركسية التي ترى أن كل مظهر مركزي من التجربة الإنسانية هو اجتماعي في أصله وإجرائه. ومع ذلك فإن (الطابع الاجتماعي) بالنسبة إلى الماركسية يتضمن الطابع السياسي، فالمجموعات الفرعية التي يجري التمييز بينها اجتماعيًا تتنافس في ما بينها لتعزيز مصالحها على حساب الآخرين .

وقد أدرك باختين وأعضاء معه من الدائرة المثقفة التي قادها، أن الحيز الاجتماعي الذي تشغله اللغة بالنسبة إلى سوسير غير سياسي، ولا توجد فرصة لدى أي متكلم لإظهار سلطته على متكلم آخر؛ لأن (اللغة) لا تملك بُعْدًا فرديًا، وإنما (الكلام) هو

الذي يملك هذا البُعد. وبالنسبة إلى باختين تُمثِّل دروس سوسير الشكل الأكثر تأثيرًا والأشمل تطورًا لما يُسمَّى بـ(الموضوعية المجردة)، إنها تعرف حدود اللغة، لا لتتضمن علاقة العلامة بالحقيقة الفعلية التي تعكسها، ولكن علاقة العلامة بالعلامة داخل نسق مغلق، وعوض أن تتعامل (الدروس) مع المنطوقات الحقيقية اقتصرت فقط على النسق اللغوي الذي جُرِّد منها .

وبالنسبة إلى هؤلاء تُعدُّ العلامات أيديولوجية في طبيعتها الحقيقية، والوجود الاجتماعي لا ينعكس فيها فحسب، بل تُحدَّد كذلك قوة انكسار أشعته بواسطتها؛ لأن العلامة ليست مثل مرآة صقيلة، ولكنها مرآة ذات سطح مكسور وغير منظم، أحدثته المصالح الاجتماعية ذات التوجه المختلف داخل جماعة علاماتية؛ أي من قِبل الصراع الطبقي. وهكذا عندما أُعلن أن العلامة أصبحت حلبة للصراع الطبقي، وجُعلت اللغة أمرًا مركزيًا بالنسبة إلى القاعدة، وهذا إعلان ماركسي لا يفصل اللغة عن السياسة، واحتمال أنه أيضًا لا يؤمن بإمكان التمييز بينهما تمامًا، فالإبداع اللغوي لا يمكن أن يُفهَم بمعزل عن الدلالات الأيديولوجية والقيم التي تملأها. ليس إذن ثمة فعل كلام فردي، بل إنه دائمًا اجتماعي، وبالتأكيد فإن أي كلمة ننطقها تولد بتفاعل مع جمهور نتخيله داخل أذهاننا، قبل أن يوجد أي جمهور حقيقي يسمعها أو يقرأها. ومن ثَمَّ فإن اللغة تقوم على تحاور جماعي يجري على نحو متأصل، ومن الخطأ والوهم أن يُتصوَّر أنها تعتمد تحاورًا داخليًا أحادي الجانب .

وهكذا يُقدِّم سوسير وباختين، بوضوح، صيغتين مختلفتين لدراسة الطابعين الاجتماعي والسياسي في اللغة؛ إذ ترتكز صيغة سوسير على مفهوم الطابع الاجتماعي الذي يربط الناس على نحو متماسك، في حين تقوم صيغة باختين على مفهوم اجتماعي يعمل على فصل الناس بعضهم عن بعض، وينسجم هذا المفهوم الأخير مع ما يدل عليه (الطابع الاجتماعي) في علم اللغة الاجتماعي والعلوم الاجتماعية عامة. غير أن باختين وأعضاء دائرته يتبنون بقسوة شديدة حجة أن اللغة أيديولوجية من القمة إلى القاعدة، حتى أنهم جعلوا مصطلحي: (اللغة) و(السياسة) يبدوان كأن لهما طابعًا حشويًا، بمعنى أنه لم يعد من الواضح لدى المرء ما يستطيع قوله حول العلاقة التي قد تكون ذات مدلول بينهما، فالوضع البشري سياسي قبل أن يكون طبيعيًا. وسينجح هؤلاء، في ما بعد، في استمالة الناس للأخذ بفكرة أن (سياسة اللغة) ليست مجرد مسألة تتعلق بما يفعله الناس باللغة، وإنما تعتبر اللغة ذاتها سياسية من القاعدة إلى القمة، وأن العلامة اللغوية تُجسِّد العلاقات الاجتماعية لمستعمليها، وضمن هذا المفهوم فإن الهوية الاجتماعية حاضرة في اللغة ذاتها.[70]

وتجدر الإشارة إلى أن الطابع التاريخي للغة هو النافذة التي أطل منها سوسير على علاقة اللغة بالسياسة، فقد جاء حديثه عن السياسة غير مرتبط بالنسق الداخلي للغة، وإنما هو حديث مُتعلِّق بدور السياسة بوصفها عاملًا خارجًا عن نظام اللغة، له تأثير كبير في تخفيف سرعة تغيرها، ومن ثَمَّ يُصبح الاستقرار السياسي عاملًا أساسيًا من عوامل تثبيت اللغة واستقرارها، ولو لفترة محددة من الزمن.

فعلم اللغة لدى سوسير هو علم تاريخي قبل كل شيء، ولتأكيد ذلك ذهب في أحد أقواله المشهورة إلى أنه "لم يتم أبدًا الإبلاغ عن ولادة لسان جديد على سطح الأرض"[71]، فأي لسان وُجد على سطح الأرض لم يكن وجوده قد جاء بين ليلة وضحاها، وينتج عن ذلك أيضًا أنه لم يتم الإبلاغ عن أن لساناً ما قد مات للتو (حَتْف أنفه). فالألسنة ليست كائنات حية، وولادتها وموتها لا يجريان بالطريقة الطبيعية التي تولد وتحيا وتموت بها الكائنات الحية، فأيُّ تصور يذهب إلى عكس ذلك، فهو تصور يرى الألسنة كأجسام طبيعية لا بل أكثر من طبيعية .

ومقولة سوسير قد جاءت لتدحض وجهة نظر كانت سائدة في زمانه، وهي تلك التي ترى في اللغات كائنات حية طبيعية، فمقابل هذه النظرة يؤكد سوسير بإصرار على أن علم اللغة هو علم تاريخي، ويعني ذلك أنه لا يمكن النظر إلى اللغة بوصفها كائنًا حيًا، ولا يمكن وضع اللسانيات ببساطة في خانة العلوم الطبيعية، فكلما فهمنا فهمًا أفضل حقيقة وقائع اللسان، اتضح أن علم اللسان علم تاريخي، ولا شيء سوى علم تاريخي .

ولعل ارتباط الألسنة بنا هو الذي جلب لها سوء الفهم، فقُرب وقائعها منّا جلب صعوبات كبيرة لإدراك جوهرها، فالألسنة مرتبطة بمتكلميها: وجودها رهن بوجودهم كجماعة، واختفاؤها متوقف على اختفائهم كجماعة. هذا هو حال الألسنة

إذا تُركت وشأنها وبقيت طَوْع وقائعها الداخلية. ولكن كثيرًا ما تطرأ أسباب خارجية، يكون لها دور في إحياء لسان من العدم، أو الإجهاز على لغة موجودة والقضاء عليها بموت مُحتَّم .

فالقوة، وغالبًا ما تكون قوة سياسية، هي الطريقة الوحيدة التي تجعل لسانًا من الألسن يتوقَّف عن الوجود، فهنالك أسباب خارجة تمامًا عن وقائع اللغة يكون لها دور في ذلك، كأن تحدث إبادة كاملة للشعب الذي يتكلمها، كما حدث، في وقت وجيز، مع ألسنة الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، أو أن تعود أمة إلى لسانها القديم وتُحييه من العدم، وتجعل منه لسانًا حيًا كما حدث مع العبرية، أو كأن يُفرض لسان جديد ينتمي إلى أمة أقوى.

فكثيرًا ما تحدث التغيرات اللغوية بسبب هذا العامل ضمن أكثر من لغة، وبالاشتراك مع لغات أخرى، كالتفاعل الذي يحدث بين لغة الفاتحين ولغة المهزومين، ومن جملة الآراء المتعلقة بالعامل السياسي ما يمكن تسميته اليوم بـ(نظرية الطبقة التحتية)، فعندما تتبنَّى مجموعة من الناس لغة جديدة (مثل لغة الفاتحين)، فأغلب الظن أن هؤلاء الناس سيحملون عاداتهم اللفظية من اللغة القديمة إلى اللغة الجديدة، وهذه النظرية صحيحة بالتأكيد في كثير من الحالات. فحين ينطق الويلزي باللغة الإنجليزية نجده يتأثر بالنظام الصوتي للغة الويلزية إلى حد بعيد، مع أن غالبية الويلزيين اليوم لا يتكلمون تلك اللغة.[72]

وهكذا فإن بقاء لسان من الألسن ثابتًا ثباتًا نسبيًا يمكن أن يكون ناتجًا عن عوامل خارجية لا تمت إلى اللغة بصلة، مثل تأثير بلاط أو مدرسة أو مجمع لغوي أو نظام كتابة إلخ. وهذه العوامل بدورها يساعدها التوازن الاجتماعي والسياسي مساعدة إيجابية. وإذا غاب التوازن السياسي، فإن اللغة ترجع إلى حالة من الحرية تتبع فيها مجراها العادي المنتظم المتمثل بتلك التغيرات الدائمة التي تعتري أي لغة من تلقاء نفسها لانعدام بعض الظروف الخارجية.[73]

ومسالك التأثير السياسي في مصير الألسنة خاصة وكلية، ولا يوجد حاجز مطلق بين هذين النمطين، فدعم سلطات الدولة أو على الأقل حيادها المتعاطف، يمكن له أن يُيَسِّر التأثير الخاص، إنْ لم يتناوب معه في التأثير بكل بساطة؛ إذ يشهد تاريخ الألسنة في العديد من الدول تأسيس منظمات لإصلاح اللسان أو للحفاظ عليه؛ إذ تُوكَل بهذا الشأن مهام تُناط في العديد من البلدان بلجان من المختصين، وغالبًا ما يتم اتّخاذ القرارات بالتصويت عليها في بعض المؤسسات التشريعية كالبرلمان .

ويأتي إغراء التصميم على التدخل في المجرى الطبيعي للسان في الفترات التي يدرك فيها الوعي القومي بقوة انتمائه إلى ثقافة ما وإلى اللسان الذي يُعبِّر عنها، فكل هذه الأعمال تنتمي بعمق إلى تاريخ الألسنة المعنية، وهي أحداث لا مغامرات طارئة. لكنها مع ذلك تبقى عند تخوم عملية إعادة سبك حقيقية، فهي لا تعدو أن تكون إعادة تنظيم وتحديث، وتُعدُّ خزائن اللسان، مع أن لها بُعدًا سياسيًا وثقافيًا، أنصابًا للسلطة الحاكمة، وضمانة قوية لما هو موجود، لا محاولة تأسيسية، إنها تثبت الماضي وترسم حدود القاعدة أكثر من ممارستها لقطيعة مع الأعراف والعادات .

وهنالك ثلاثة مكونات للغة يُمارس عليها التأثير السياسي دوره وهي: المعجم، وضبط اللغة، والتلفظ:

أولًا: المعجم: يُعدُّ المعجم العنصر الأكثر تغيرًا في اللغة، وهو المجال الذي تُحدَّد فيه بقوة الظروف الخارجية: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لحياة اللغة أو للتطور الحضاري الذي تكون هذه اللغة أداته والعاكسة له. فبالرغم من الاحتفاظ الملحوظ بالمعجم الأساسي للغات، فإن المفردات الموروثة من الرصيد المشترك من طرف اللغات المنحدرة من حالة لغة قديمة قد يكون محدودًا خلال زمن طويل نسبيًا من التطور المنفصل.[74]

فالمعجم دائمًا هو أكثر المكونات خضوعًا للتغيير، وهو تغيير يطال دلالة الكلمة غالبًا، فالكلمة في حالة هروب دائم، وعلى عكس ذلك حين يذوب النظام الصوتي للغة ما في لغة أخرى، وتصبح جملها صورة لجملها، فإن هذه اللغة تكون حينئذ عُرْضة لخطر الامتصاص، فالأصوات والنحو هما هيكل البناء اللغوي، أما المعجم فليس سوى طلاء يستعمله السياسي، كما اللغوي، بألوانه المتعددة.[75]

وما يميز المعجم من النحو هو أننا في الحقيقة نعالج في النحو مظاهر لغوية نستطيع أن نأمل منها أن تكون شمولية، بينما نعهد إلى مُؤلِّف المعاجم بجمع مفردات اللغة من دون حدّ معين، فالمعجم موجود كي يُغطِّي كل احتياجات التواصل البشري؛ أي كل ما يرغب الإنسان بنقله إلى الآخرين حول تجربته عن العالم، أو حتى

حول الأيديولوجيات والسياسات التي ترغب المؤسسات بترسيخها في مجتمع ما، وعلى مؤلِّف المعجم إذن أن يتوسَّع باستمرار، إما بإغنائه بوحدات جديدة، وإما باستعماله موارد تعدد الدلالات التي تعمل، في ديناميتها، مدرجة الوحدات القائمة في سياقات جديدة، فالمعجم محكوم عليه بالتوسع، بعكس عناصر النحو التي تُؤمِّن ثباتًا للمجموع.(76)

والمعجم يعكس – وبشكل خاص إنْ كان تاريخيًا — جزء من خطابات المجتمعات، وهي خطابات تسكن الوعي وترسم المصير، فيبدو المعجم أداة (اجتماعية — سياسية) لتمثل التاريخ وفق وجهة النظر التي يراد له اعتمادها، أكثر منه عملًا تجديديًا، وأما بنية الكلمة، فحتى لو نجح الإصلاح المعجمي في تغييرها، فهو لا ينال سوى الأقسام الأقل بناء. ويجب التنبيه هنا إلى تأثير الصناعة المعجمية في السمة الأساسية لمعجم اللغة، ويمكن أن يُستشفَّ ذلك من تعريف – قد لا نتفق معه إلى حدّ كبير – ينظر إلى كتب المعاجم، وخصوصًا المعاجم غير التاريخية، باعتبارها أداة حرفية مؤذية لشل نمو اللغة وجعلها صعبة وجامدة، فالأمر الأسوأ أن كل كلمة في المعجم تُحدِّدها كلمات أخرى، ولذا فإن المعجم ليس أكثر من حشو هائل بلا طائل.(77)

ثانيًا: ضبط اللغة: هناك حقل آخر تُعنى به القرارات السياسية، وهو ضبط اللغة؛ أي اعتماد وسيلة في التعبير اللساني يتم اختيارها من بين غيرها، وتُرفَع إلى مصاف إما اللسان القومي أو الرسمي، أو تصبح اللسان القومي والرسمي معًا. وقد يتعلق الأمر باعتماد لغة محلية كمعيار مُوحَّد، كما حدث في إيطاليا في القرن التاسع عشر، وفي الصين الشعبية منذ عام 1955م. ويكون غياب هذا المعيار أو غياب سلطة موحدة قادرة على ترويجه في بعض المجتمعات ملازمًا لحالة شديدة من عدم الاستقرار، ففي ظل وجود التنوعات اللغوية داخل الدولة الواحدة وفي ظل غياب معيار تفرضه السلطة السياسية أو الأعمال الأدبية، فإن الوضع اللغوي يصبح مجموعة لهجات أكثر منه لسانًا مُوحَّدًا .

ومما يندرج ضمن ضبط اللغة إعادة النظر في علم التراكيب، ومما لا شك فيه أن علم تراكيب البنى قد ساهم في المداخلات، إلا أن مداخلاته كانت محافظة أكثر منها إصلاحية؛ لأن معظم الحالات المعروفة هي عبارة عن إحياء، فعادة ما يكون التأثير على بنى تراكيب لغة معينة مهمة شبه مستحيلة؛ إذ لا وجود للتغيير في البنى النحوية لمعظم اللغات إلا في ما ندر، فنحن قواعديًا خالدون .

ولا شك في أن ما استُنبط من خصائص الكلمة ومن خصائص التركيب في اللغة العربية، على سبيل المثال، يُمثِّل ثوابت في نظامها لم تتأثر تأثُّرًا يُذكر بما قد يكون حدث في هذه اللغة من تطور، فمعظم ما استُحدث من الكلمات التُزِم فيه بخصائص الاشتقاق ومتطلبات التصريف ومقتضيات الميزان الصرفي، ويمكن أن نَعُدَّ ما قد يطرأ على الجملة من توسيع وتفريع لم يكن ليتجاوز شكلَيْ الجملة الأساسيين.(78)

ثالثًا: التلفظ: وكما هو متوقع يبقى التلفظ خارج النطاق أو يتملص من المساعي الرامية إلى حيازته، فلقد كانت هناك محاولة في العبرية الإسرائيلية لفرض القاعدة الصوتية لليهود الشرقيين، وهي كاللغة العربية، غنية بالأصوات الحلقية، واعتُبرت أقرب إلى العبرية الكلاسيكية، إلا أنها كانت غريبة عن عادات التلفظ عند اليهود الغربيين ممن أسسوا الدولة، وكانت لهم سيطرة تامة عليها حتى عهد قريب، فأدت هيمنتهم إلى فشل تلك المحاولة.(79)

وخلاصة لما سبق يمكن القول: إن عامل الاستقرار السياسي قد يُسهم في تخفيف سرعة تغير اللغة ويضفي عليها نوعًا من الثبات، وهذا التأثير قد تُسهم فيه أيضًا عوامل أخرى تجذب اللغة نحو مركز ثابت. ولكن تجدر الإشارة إلى أن اللغة بطبيعتها الذاتية، ودون سند من عوامل خارجية، تبقى في جوهرها كما هي محافظة، فاللغة الفرنسية قبل عام 1789م، هي اللغة الفرنسية ذاتها بعد ذلك العام، وحدها فقط مفرداتها التي أصابها التغيير إلى حد ما؛ بمعنى أنها اغتنت بعدد كبير من التعابير والكلمات الجديدة التي حذت حذو النظام السياسي الجديد والاقتصاد الجديد والثقافة الجديدة .

فقد تغير معنى العديد من الكلمات والتعابير، واختفى عدد من الكلمات القديمة من مفرداتها، أما المفردات المعجمية الأساسية والأنظمة النحوية للغة، وهي ما يُشكِّل ماهية اللسان، فقد حافظت على ذاتها بشكل كامل، فاللسان لا يتولد من هذا النظام القديم أو الجديد في المجتمع، وإنما من كامل مسيرة تاريخ المجتمع عبر العصور، ولا تبتدعه طبقة اجتماعية أيًا كانت، وإنما كافة

الطبقات الاجتماعية، ولا يخفى على أحد أن كثيرًا من اللغات الحديثة، مثل الروسية، كانت ذاتها قد خدمت الرأسمالية والثقافة البرجوازية، وأنها تخدم اليوم النظام الاشتراكي. فلقد تشكل اللسان تحديدًا لخدمة أفراد المجتمع بغض النظر عن انتمائهم الطبقي، فمن وجهة النظر هذه، لا يوجد لسان طبقي على الرغم من أن اللسان يُتيح استعمالات طبقية له .

وبناء على ما سبق هنالك فرق بين المفردات المعجمية وبين القواعد، فالقواعد تبدو أكثر مقاومة للتغيير العفوي وللتغيير المتفق عليه أيضًا، وهذا لا يعني أن الأجزاء الأكثر ثباتًا في الألسنة غير قادرة بذاتها على التكيف مع التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية، فالقواعد قادرة على التكيف مع هذه الأوساط تمامًا كتكيُّف الأجهزة العضوية الحية مع بيئتها. وإذ يُقال ذلك، يبقى صحيحًا أنَّ تطور المفردات المعجمية أسرع، فدينامية المفردات المعجمية ودينامية المجالات الأكثر انتظامًا ليست واحدة، ومن هنا تأتي القيمة التاريخية للمفردات كحافظة للأيديولوجيات. فأسماء المؤسسات الاجتماعية والنشاطات السياسية هي خطاب حول تاريخ المجتمعات، يمكن فكّ رموزه، فخطاب الكلمات هذا هو خطاب تاريخي .

والحقيقة أن بعض الظواهر الواقعة عند تخوم المعجم والقواعد، تستطيع إلقاء بعض الضوء على التمثلات الذهنية في مختلف المجتمعات، لأن التحليل الصرفي لا يزال يعطينا حتى اليوم تماثلات شفافة إلى حد ما. إلا أن رموز الصيغ ليست دائمًا قابلة للفك بسهولة، ففي أغلب الأحيان يزول تحفيز الكلمات عنها، كلما زاد فرق السرعة بين مسيرة الزمن اللساني ومسيرة الزمن الاجتماعي أو السياسي، بتخلصها من المضامين الأيديولوجية التي كانت تحملها في ما مضى، وتصبح مسألة تنظير الأصل غير مجدية .

ونتيجة لما سبق يمكن القول: إن الأجزاء الأكثر قابلية للتغير في اللسان والأكثر قبولًا للمبادرات، تبقى مع ذلك حقولًا ثابتة نسبيًا، كما لو أن الألسنة من خلال الاستقرار الذي توفره لمستعمليها قد تشكَّلت هكذا تحت تأثير لا وعي جَمْعي لِتقيهم من مخاطر التغيير، وكأن الألسنة البشرية إرث وصي على الجنس البشري. وبالرغم من ذلك فإن الألسنة تتغير، وإن كان ذلك ببطء عند مقارنة ديناميتها بالتغيرات الاجتماعية، فما من شك في أن الصدمات التي تهز المجموعات البشرية، والتي تؤدي إلى قلب الأوضاع، لا تترك في العالم كله أثرًا مباشرًا؛ إذ تبدو بعض المجتمعات في حالة جمود دائم.(80)

3. خاتمة:

وفي النهاية وبعد الحديث عن دور كل من: المؤسسة العلمية والمؤسسة الثقافية والمؤسسة السياسية، وما انبثق عنها من عوامل خارجية كان لها تأثير كبير في حفظ توازن اللغة والتخفيف من سرعة تغيرها وحِدّة اضطرابها، فإنَّ الدراسة قد خلُصت إلى ثلاث نتائج أساسية وتوصية، وهي كما يلي:

1 .إنَّ التفكير اللغوي بوصفه من العوامل التي ترتبط بالظاهرة اللغوية من خارجها، له تأثير كبير في الدمج المنهجي لما هو من داخل نظام اللغة مع ما هو من خارجه، وتناولهما بطريقة واحدة. ويظهر ذلك جيدًا في طريقة تفكير العلماء، فالوصف الذي وُجِد في دراساتهم ليس وصفًا دقيقًا وتمثيلًا موضوعيًا للنشاط اللغوي، بقدر ما هو محاولة لتثبيت اللغة. وقد تأتّى لهم ذلك من خلال وضع قوانين وقواعد تتحكم في النشاط اللغوي، وتسنده إلى معايير وقيود تَفْرض عليه شيئًا من الثبات الذي يتنافى مع طبيعته. وقد ظهر ذلك بوضوح في ثلاثة حقول هي :

أ. علم النحو: فالنحو كان ولا يزال يُمثِّل نشاطًا فكريًا موضوعه الألسنة الطبيعية التي تجتاز أحداث التاريخ دون أن تتأثر بها في كل حال، وهذا ما يُبرز سِمته الأساسية، وهي كونه نشاطًا لا تاريخيًا يُقلِّل من أثر الزمن في اللغة. فتفكيرنا، مهما يبدو واسعًا، فهو يتناهى عند اللحظة الراهنة، والنشاط اللغوي، الذي هو غير متناه، هو أوسع، بشكل غير محدود، من أي منوال نحوي يمكن أن يحصره أو يُثبِّته. فنحن قادرون، على الأقل، أن نُميِّز جزءًا من بنية النشاط اللغوي خلال مدة محصورة من الزمن فقط. فالأنظمة النحوية تتغير بمرور الزمن دون أن يتوقَّف اللسان، الذي يقع فيه التغير، عن العمل. إلا أن التغيرات التي تطرأ على البنية النحوية هي أقل سرعة من تلك التي تُؤثِّر في أنظمة اللغة الأخرى، وهذا ما دعا النحاة إلى أن يغضوا الطرف عن تلك التغيرات، ويركنوا إلى وضع قواعد معيارية لها سِمة الثبات .

ب. علم الأصوات: يتمثَّل تأثير التفكير اللغوي في الظواهر

الصوتية بإيجاد قوانين يُظن أنها تنطبق على خط ثابت، تسير فيه التغيرات الصوتية، وبعد التمعن والنظر في حالات من اللغة تبيَّن أن عكس ما تُشير إليه هذه القوانين قد يحدث أيضًا، ولن يتم فهم مبادئ أو قوانين التغير اللغوي من غير أن نُميّز التغير الصوتي من التغير الوظيفي للصوت، فالتغير الأول له أسباب غير لغوية، وأما تغير وظائف الأصوات، فهو على العكس من ذلك؛ لأنه يخضع لسببية من ذات اللغة. وهكذا فإنه يمكننا بافتراض وجود استعدادات مسبقة مختلفة أن نعرض ظاهرتين متناقضتين من وجهة نظر واحدة، ولهذا فإن الحذر في استعمال القوانين الصوتية لتفسير التغيرات اللغوية واجب أخذه بعين الاعتبار .

ج. فقه اللغة: إنَّ محاولة إرجاع فصيلة من اللغات إلى أنماط لغوية تنتمي إليها وجوبًا وبصفة نهائية، هي إحدى نتائج المبدأ الضمني الذي يُخضع اللغة مباشرة إلى تفكير الناطقين بها، ففي البحث عن النمط الذي تنتمي إليه مجموعة من اللغات سهو عن أن اللغات تتطور دائمًا، واعتراف ضمني بإمكان وجود عنصر قارّ في ذلك التطور، فبمجرد أن نفترض وجود سمات أصلية ثابتة لا يُغيِّر منها الزمان ولا المكان شيئًا، حتى نصطدم مباشرة بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها اللسانيات التطورية، فلا وجود في اللغة لأي خصائص ثابتة لا تتغيَّر، وما يبدو أنه دوام لبعض الخصائص، فإنما هو بمحض الصدفة، فإن ظلَّت إحدى الخصائص ثابتة على مرور الزمان فيمكنها كذلك أن تنقرض بمروره .

2 .إنَّ اختيار شكل مُهذَّب من أشكال اللغة لِيُمثِّل لسانًا مشتركًا هو اختيار موجود في كل التقاليد التي فيها نشاط نحوي؛ إذ يمكن اكتشافه ضمن شكل مُتحقِّق من أشكال لغة ما، ولكنه حتمًا لا يمكن اختراعه أو إيجاده من العدم، فمن بين جميع أشكال لسان ما، يمكن لشكل منها أن يُقدِّم ذاته بوصفه لسانًا مشتركًا، وحتى يتحصَّل على هذا الامتياز يجب أن يكون اجتماعيًا ومحلّ ثقة. وهذا اللسان هو في الواقع اللغوي غير مسيطر، بل يُمثِّله بشكل خاص المثقفون والمتعلِّمون، وأما بقية المجتمع فلديها لهجاتها المحلية. فاللغة المشتركة — وهي نتاج الثقافة – تتراكب مع اللهجات المحلية، وتَكون خاضعة من حيث وجودها لظروف خارجية وملابسات مغايرة، تتمكَّن من خلالها أن تفصل مجال وجودها عن المجال الطبيعي؛ أي مجال لغة التخاطب اليومي. ثم تظل اللغة المشتركة، بعد أن تَتَشكَّل، على قدر كبير من الثبات والاستقرار بوجه عام، ويكون من شأنها أن تنزع إلى أن تبقى هي هي لا تتغيَّر. وهكذا فليست اللغة المشتركة هي التي من شأنها أن تكون مقياسًا لمدى قابلية اللغات الطبيعية للتبدل والتغير. فالتمييز بين التغيُّر الطبيعي العضوي في لسان من الألسن عن أشكاله المهذَّبة هو من الضرورة بمكان لإعطاء صورة أوضح لتغير اللغة .

3 .إنَّ بين اللغة والتاريخ السياسي تقوم علاقة مُترابطة، فحين يتنقَّل التاريخ تكون رغبة اللغة في تكرار ذاتها عارية عن القيمة، فليس بوسعها أن ترث حالتها القديمة، ولا يمكنها أن تبقى كما هي. فالعامل السياسي يُعدُّ عاملًا إيجابيًا؛ لدوره الفاعل في تثبيت اللغة ومنع اضطرابها، وينقلب إلى عامل سلبي في الأوقات غير المستقرة، فكل تغير سياسي يسبقه فورًا تغير بنسبة مماثلة تمامًا في اللغة. وهكذا فإن بقاء لسان من الألسن ثابتًا ثباتًا نسبيًا يمكن أن يكون ناتجًا عن عوامل خارجية لا تمت إلى اللغة بصلة، مثل تأثير بلاط أو مدرسة أو مجمع لغوي أو نظام كتابة إلخ. وهذه العوامل بدورها يساعدها التوازن الاجتماعي والسياسي مساعدة إيجابية. وإذا غاب التوازن السياسي، فإن اللغة ترجع إلى حالة من الحرية تتبع فيها مجراها العادي المنتظم المتمثل بتلك التغيرات الدائمة التي تعتري أي لغة من تلقاء ذاتها.

وجُملة القول: إن اللغة المشتركة لا تملك ثباتًا مطلقًا، وإنما ثباتها هو ثبات نسبي، فهي نواة عُليا لا يزيدها الزمن إلا بُعدًا عمّا في صورة التكلُّم الدارج من اتجاهات، وفيها مجهود مُتجدِّد دائم للتوفيق بين اتجاهات التطور اللغوي الطبيعي وبين هذه النواة. فهي لغة فيها نوع من التوازن دائم التقلُّب بين الثبات والتطور، والمحافظة على هذا التوازن أمر عسير، فهي قبل أن تتصدَّع أو تموت تُقاوم التغير أزمانًا طويلة، وتساعدها في ذلك مبادئ ذاتية وعوامل خارجية، وما المؤسسات التي وقفنا عندها سوى مثال على تلك العوامل الكثيرة .

وأما التوصية التي خرجت بها الدراسة، فهي ضرورة مدّ خيوط البحث، باستلهام نموذجَيْ: سوسير وباختين، لتصل إلى المؤسسات الأخرى التي لم تأت على ذكرها، فهنالك مؤسسات أيضًا تُشكِّل قوى جذب تجمع اللغة حول مركز واحد، وهي المؤسسة الدينية والمؤسسة التعليمية والمؤسسة الاقتصادية. فأثر

الدين والكُتب المقدسة ظاهر في توحيد اللغة ولمِّ أطرافها، وما وجود اللغات الفصيحة سوى مظهر من مظاهر هذا العامل الخارجي الكبير. وأما المؤسسة التعليمية فهي متعلقة بدور المدارس والمجامع والأكاديميات اللغوية، التي هي أيضًا عامل خارجي من عوامل وحدة اللغة والدفاع عنها ضد مظاهر التفتت والاضطراب. وبخصوص المؤسسة الاقتصادية، فيكفي أن نعلم بأن صياغة سياسة لغوية رشيدة في دولة متعددة اللغات هي في ذاتها مسألة اقتصادية.

هوامش الدراسة:

[1] يُنظَر: دي سوسير، فردينان: دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م، ص123

[2] يُنظَر: سوسير، دروس في الألسنية العامة، ص 45 – 47

[3] يُنظَر: عيال سلمان، عزمي محمد: المبادئ الموجهة للتغير اللغوي في اللسانيات الداخلية عند سوسير، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2020م، ص ص 295 – 350 .

[4] يُنظَر: مونان، جورج: علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م، ص248.

[5] يُنظَر: دورانتي، ألسندرو: الأنثروبولوجيا الألسنية، ترجمة: فرانك درويش، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2013م، ص136.

[6] يُنظَر: دورانتي: الأنثروبولوجيا الألسنية، ص137 .

[7] يُنظَر: سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص44، 45 .

[8] يُنظَر: سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص45 – 47، ص223 – 229؛ بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012م، ص111؛ بارتشت، بريجيته: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة: سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، 2004م، ص99 .

[9] يُنظَر: سامسون، جفري: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1417هـ، ص 22 .

[10] يُنظَر: سامسون: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ص21، 22 .

[11] يُنظَر: باختين، ميخائيل: الكلمة في الرواية، ترجمة: يوسف حلّاق، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1988م، ص24، 25 .يُنظَر: دورانتي: الأنثروبولوجيا الألسنية، ص137 .

[12] يُنظَر: فندريس، جوزيف (ت: 1960م): اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014م، ص326 – 329، ص340، 341 .

[13] يُنظَر: سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص224 .

[14] يُنظَر: لوسركل، جان جاك: عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005م، ص86 – 88 .

[15] كلر، جوناثان: فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)، ترجمة: عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000م، ص126 .

[16] يُنظَر: سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص47 .

[17] يُنظَر: سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص23، 169، 228 .

[18] يُنظَر: مارتنيه، أندريه: وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009م، ص142، 143 .

[19] يُنظَر: مارتنيه: وظيفة الألسن وديناميتها، ص143 – 145 .

[20] يُنظَر: مارتنيه: وظيفة الألسن وديناميتها، ص145 – 158 .

[21] يُنظَر: ملنار، جان كلود: النحو، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: عز الدين المجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، 2012م، ص306.

[22] يُنظَر: ملنار: النحو، ص289 – 313؛ جاكسون، ليونارد: بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، ط2، 2008م، ص99 .

[23] يُنظَر: إفيتش، مليكا: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م، ص377 .

[24] يُنظَر: ملنار: النحو، ص304، 305 .

[25] يُنظَر: سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص123 .

[26] يُنظَر: ملنار: النحو، ص304، 305 .

[27] يُنظَر: إيلوار، رونالد: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1980م، ص4 .

[28] يُنظَر: ملنار: النحو، ص292 .

[29] يُنظَر: سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص213 .

[30] يُنظَر: ملنار: النحو، ص300، 301 .

[31] أورو، سيلفان: فلسفة اللغة، ترجمة: عبد المجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2010م، ص87

[32] يُنظَر: ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003م، ص31،

[33] يُنظَر: جستس، ديفيد: محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية، ترجمة: حمزة قبلان المزيني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1425هـ، ص231 .

[34] يُنظَر: أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: فلسفة اللغة، ترجمة: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012م، ص467 – 469؛ أورو: فلسفة اللغة، ص89، 90 .

[35] يُنظَر: ملنار: النحو، ص300 .

[36] يُنظَر: لوسركل: عنف اللغة، ص83 .

[37] يُنظَر: المهيري، عبد القادر: العربية بين الاستقرار والتطور، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، 1435هـ، ص9، 10 .

[38] يُنظَر: ديكرو وسشايفر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ص308 .

[39] يُنظَر: سامسون: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ص117 .

[40] يُنظَر: أريفيه، ميشيل: اللساني واللاوعي، ترجمة: محمد خير محمود البقاعي، الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2011م، ص194، 195 .

[41] يُنظَر: ديكرو وسشايفر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ص31 .

[42] يُنظَر: سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص225، 226؛ ن. ي. كولينج: اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد3 (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ، ص909 .

[43] يُنظَر: سامسون: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ص19، 20 .

[44] يُنظَر: سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص343 – 347 .

[45] يُنظَر: دوفور، فيليب: فكر اللغة الروائي، ترجمة: هدى مقنّص، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011م، ص21 – 23 .

[46] يُنظَر: فراي، نورثروب: الخيال الأدبي، ترجمة: حنّا عبّود، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1995م، ص14 .

[47] يُنظَر: دوفور: فكر اللغة الروائي، ص23 – 25 .

[48] يُنظَر: جوزيف، جون: اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)، ترجمة: عبد النور خراقي، سلسلة عالم المعرفة (342)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007م، ص126 – 128 .

[49] يُنظَر: جوزيف: اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)، ص67 – 69 .

[50] يُنظَر: فندريس: اللغة، ص329 .

[51] يُنظَر: فندريس: اللغة، ص331، 332 .

[52] يُنظَر: فندريس: اللغة، ص330 .

[53] يُنظَر: أورو: فلسفة اللغة، ص94، 95 .

[54] يُنظَر: فندريس: اللغة، ص335 .

[55] يُنظَر: ملنار: النحو، ص301 – 304 .

[56] يُنظَر: ياكوبسون، رومان: أفكار وآراء حول اللسانيات والأدب، ترجمة: فالح صدام الأمارة وعبد الجبار محمد علي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م، ص73 .

[57] يُنظَر: ليونز، جون: اللغة واللغويات، ترجمة: محمد إسحاق العناني، مؤسسة رلي للنشر، عمان، 1991م، ص30 .

[58] يُنظَر: دوفور: فكر اللغة الروائي، ص282 – 295 .

[59] يُنظَر: سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص291 .

[60] يُنظَر: ليونز: اللغة واللغويات، ص236 .

[61] يُنظَر: سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص45، 213 .

[62] يُنظَر: دوفور: فكر اللغة الروائي، ص15 – 16 .

[63] يُنظَر: دوفور: فكر اللغة الروائي، ص16 – 17 .

[64] يُنظَر: دوفور: فكر اللغة الروائي، ص17 – 18 .

[65] يُنظَر: دوفور: فكر اللغة الروائي، ص21 .

[66] يُنظَر: دوفور: فكر اللغة الروائي، ص18 – 21 .

[67] يُنظَر: سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص227، 228 .

[68] يُنظَر: كالفي، لويس جان: حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008م، ص10 .

[69] يُنظَر: جوزيف: اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)، ص63 – 67 .

[70] دوبيكير، لويك: فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2015م، ص63.

[71] يُنظَر: سامسون: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ص19 .

[72] يُنظَر: سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص227، 228

[73] يُنظَر: بيرو، جان: اللسانيات، ترجمة: الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر، 2001م، ص84 .

[74] يُنظَر: كالفي: حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص211 .

[75] يُنظَر: مارتينه: وظيفة الألسن وديناميتها، ص158 .

[76] كوربااليس، مايكل: في نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم، ترجمة: محمود ماجد عمر، ، سلسلة عالم المعرفة (325)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2006م، ص59 .

[77] يُنظَر: المهيري: العربية بين الاستقرار والتطور، ص14 .

[78] يُنظر: حجاج، كلود: إنسان الكلام (مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية)، ترجمة: رضوان ظاظا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003م، ص251 – 258.

[79] يُنظر: حجاج: إنسان الكلام (مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية)، ص358 – 363.

[80] يُنظر: حجاج: إنسان الكلام (مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية)، ص358 – 363

قائمة المصادر المراجع

1. أريفيه، ميشيل: **اللساني واللاوعي**، ترجمة: محمد خير محمود البقاعي، الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2011م.

2. إفيتش، مليكا: **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م.

3. أورو، سيلفان: **فلسفة اللغة**، ترجمة: عبد المجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2010م.

4. أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: **فلسفة اللغة**، ترجمة: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012م.

5. إيلوار، رونالد: **مدخل إلى اللسانيات**، ترجمة: بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1980م.

6. باختين، ميخائيل: **الكلمة في الرواية**، ترجمة: يوسف حلّاق، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1988م.

7. بارتشت، بريجيته: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، 2004م.

8. بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية**، ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012م.

9. بيرو، جان: **اللسانيات**، ترجمة: الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر، 2001م.

10. جاكسون، ليونارد: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، ط2، 2008م.

11. جستس، ديفيد: **محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية**، ترجمة: حمزة قبلان المزيني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1425هـ.

12. جوزيف، جون: **اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)**، ترجمة: عبد النور خراقي، سلسلة عالم المعرفة (342)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007م.

13. حجاج، كلود: **إنسان الكلام (مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية)**، ترجمة: رضوان ظاظا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003م.

14. دوبيكير، لويك: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2015م.

15. دورانتي، ألسندرو: **الأنثروبولوجيا الألسنية**، ترجمة: فرانك درويش، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2013م.

16. دوفور، فيليب: **فكر اللغة الروائي**، ترجمة: هدى مقنّص، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011م.

17. دي سوسير، فرديناند: **دروس في الألسنية العامة**، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م.

18. ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003م.

19. سامسون، جفري: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1417هـ.

20. عيال سلمان، عزمي محمد: **المبادئ الموجهة للتغير اللغوي في اللسانيات الداخلية عند سوسير**، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2020م.

21. فاندولواز، كلود: **استقلال اللغة والعرفان**، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: ثامر الغزي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، 2012م.

22. فراي، نورثروب: **الخيال الأدبي**، ترجمة: حنّا عبّود، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1995م.

23. فندريس، جوزيف (ت: 1960م): **اللغة**، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014م.

24. كالفي، لويس جان: **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ترجمة: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008م.

25. كلر، جوناثان: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ترجمة: عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000م.

26. كوربالیس، مایکل: **في نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم**، ترجمة: محمود ماجد عمر، ، سلسلة عالم المعرفة (325)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2006م.

27. لوسركل، جان جاك: **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005م.

28. ليونز، جون: **اللغة واللغويات**، ترجمة: محمد إسحاق العناني، مؤسسة ربي للنشر، عمان، 1991م.

29. مارتنيه، أندريه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ترجمة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009م.

30. ملنار، جان كلود: **النحو**، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: عز الدين المجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، 2012م.

31. المهيري، عبد القادر: **العربية بين الاستقرار والتطور**، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، 1435هـ.

32. مونان، جورج: **علم اللغة في القرن العشرين**، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م.

33. ن. ي. كولينج: **اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد3 (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ.

34. ياكوبسون، رومان: **أفكار وآراء حول اللسانيات والأدب**، ترجمة: فالح صدام الأمارة وعبد الجبار محمد علي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.

قائمة المصادر الإنجليزية:

1. Arrive, Michel: **Linguistic and subconscious**, Translation: Muhammad al-Buqai, First Edition, New United Book House, Beirut, 2011.

2. Afitch Mlika: **Trends in Linguistics,** Translation: Saed Masluh and Wafa' Fayd, First Edition, Almajlis Al'alaa Lilthaqafa, Cairo, 2000.

3. Auroux, Sylvain: **La Philosophie Du Langage,** Translation: Eabd Almajid Jahfah, First Edition, New United Book House, Beirut, 2010.

4. Auroux, Sylvain & Deschamps, Jacques: **La Philosophie Du Langage,** Translation: Bassam Baraka, First Edition, Arab Organization For Translation, Beirut, 2012.

5. Aloar, Ronald: **An Introduction to Linguistics**, Translation: Badr al-Din al-Qasim, First Edition, Wizara Altaelim Alealy, Damascus, 1980.

6. Bakhtin, Mikhail: The word in the novel, Translation: Youssef Hallaq, First Edition, Wizara Altaelim Alealy, Damascus, 1988.

7. Bartschat, Brigritte**: Linguistics Curricula From Herman Paul to Noam Chomsky**, Translation: Saeid Bihiry, First Edition, muasasa Almukhtar, Cairo, 2004.

8. Paveau, Marie-Anne & Georges–Elia: **Les grandes theories de la linguistique**, Translation: Mohammad Alrady, First Edition, Almunazama Alearabiya liltarjama, Beirut, 2012.

9. Perot, Jean: **Linguistics**, Translation: Al-Hawas Masoudi, First Edition, House of Prospects, Algeria, 2001.

10. Jackson, Leonard: **The Poverty of Structuralist**, Translation: Thayir Dib, Second Edition, Dar Alfarqad, Damascus, 2008.
11. Justice, David**: The Semantics Of Form In Arabic**, Translation: Hamzah Almuzayne, First Edition, King Faisal Center, Riyadh, 2004.
12. Joseph, John: **Language and Identity**, Translation: Abd al-Nour Kharaqi, first Edition, Almajlis Alwatany Liathakafa & funon, Kuwait, 2007.
13. Hagege, Claude**: Homme De Paroles**, Translation: Radwan Zaza, First Edition, Arab Organization For Translation, Beirut, 2003.
14. Depecker, Loic: **Comprendre Saussure**, Translation: Rima Baraka, First Edition, Almunazama Alearabiya liltarjama, Beirut, 2015.
15. Duranti, Alessandro: **Linguistic Anthropology**, Translation: Frank Darwish, First Edition, Almunazama Alarabiya liltarjama, Beirut, 2013.
16. Dufour, Philippe: **Thought Fictional Language**, Translation: Huda Muqannas, First Edition, Almunazama Alarabiya liltarjama, Beirut, 2011.
17. De Saussure Ferdinand**: Cours De Linguistic Generale,** Translation: Salih Alqarmady and Others, First Edition, Aldar Alearabiya Lilkitab, Beirut, 1985.
18. Dekro, Azuald: **Nouveau Dictionnaire**, Translation: Mundhir Eishi, First Edition, Almarkiz Althakafi Alearaby, Beirut, 2003.
19. Sampson, Geofrey: **Schools of Linguistics**, Translation: Mohammad ziad kubbh, first Edition, Jamiea Almalik Sueud, Riyadh, 1996.
20. ◌Azmi, Eyal salman: **Guiding principles in linguistic change at Saussurin linguistics**, The Journal of Linguistic Studies, King Faisal Center, Riyadh, 2020.
21. Vandoloise, Claude: **Exploiting Language and gratitude**, Translation: Thamer Al-Ghazi, First Edition, House of wisdom, Tunisia, 2012.
22.Frye, Northrop: **The Educated Imagination**, Translation: Hanna Eabuwd, First Edition, Dar Alfarqad, Damascus, 1995.
23. Vendryes, Joseph: **Le Langage**, Translation: Eabd Al-Hamid Al-Dawakhli & Mohammad Al-Qassas, First Edition, National Center for Translation, Cairo, 2014.
24. Calvet, Louis: **Language war,** Translation: Hasan Hamza, First Edition, New United Book House, Beirut, 2008.
25. Culler, Jonathan: **Ferdinand De Saussure,** Translation: Eizaldiyn 'iismaeil, First Edition, Almaktaba Alakadimiya, Cairo, 2000.
26. Corballis, Michael: **From Hand to Mouth**, Translation: Mahmoud Omar, first Edition, Almajlis Alwatany Liathakafa & funon, Kuwait, 2006.
27. Lecercle, Jean-Jacques: **The Violence of Language**, Translation: Mohammad Badawy, First Edition, Almunazama Alarabiya liltarjama, Beirut, 2005.
28. Lyons, John: **Language & Linguistics**, Translation: Mohammad Aleanany, First Edition, Muasasa Rily, Amman, 1991.
29. Martinet, Andre: **The tongues Function**, Translation: Nadir Siraj, Almunazama Alearabiya liltarjama, Beirut, 2009.
30. Milner, Claude**: Article Grammaire**, Translation: Thamer Al-Ghazi, First Edition, House of wisdom, Tunisia, 2012.
31. Al-Muhairi, Abdul Qader**: Arabia between stability and development**, First Edition, King Abdallah Center, Riyadh, 2014.
32. Mounin, Georges: **La Linguistique du xxe Siecle**, Translation: Najib Ghazawi, First Edition, Wizara Altaelim Alealy, Damascus, 1982.
33. N.E, Collinge: **The Language Also Evolved**, Translation: Muhyi Aldiyn Humaydan & Abdallah Alhumaydan, Almawsuea Allughaweyya, First Edition, Folder3, Jamiea Almalik Sueud, Riyadh, 2001.
34. Jakobson, Roman: **Ideas & Opinions on Linguistics & Literature**, Translation: Falih Alamara & Abid Aljabbar Ali, First Edition, Dar Alshuwun Athaqafiyya Aleama, Baghdad, 1990.